مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٣**

الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد باربليتش	(البوسنة والهرسك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد ماشابين
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/30)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

دقيقة صمت

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في بداية الجلسة، أود، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أن أطلب من جميع الحاضرين الآن الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حداداً على ضحايا العمل الإرهابي الشنيع الذي وقع في مطار دوموديدوفو الدولي بموسكو في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونعرب عن خالص تعاطفنا وتعازينا لأقارب الضحايا من مواطني الاتحاد الروسي والبلدان الأخرى الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/30)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أود أن أدعو الممثل الدائم للصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والسيد ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس نسخة تصويرية من رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من الأمين العام يحيل بها تقرير المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وهي ستصدر باعتبارها الوثيقة S/2011/30.

أعطي الكلمة الآن للسيد جاك لانغ.

السيد لانغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن الاستنتاجات الرئيسية للمهمة التي أسندها إليَّ الأمين العام، بالتنسيق مع مجلس الأمن، بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة. لقد رحب الكثير من المراقبين بمبادرة الأمين العام للنظر بعمق في هذه المسألة، التي أصبحت تشكل أولوية، ويبقيها مجلس الأمن قيد نظره بشكل واضح وحازم.

اسمحوا لي، أولا، أن أثني على العمل الرائع الذي قام به الأمين العام، لا سيما في تقريره (S/2010/394) عن الخيارات السبعة التي استعرضها المجلس بنفسه في نهاية آب/أغسطس (انظر S/PV.6374). لقد استرشدت بذلك التقرير في تفكيري، وكان أساسا ممتازا لعملي. وأود أيضا أن أشكر السيد لين باسكو والسيدة باتريشيا أوبريان، وزملاءهما في العمل. لقد استفادت مهمتي كثيرا من دعمهم، وكان لدينا تبادل آراء مستمر ومخلص.

كما أود أن أشكر السفير أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والسفير توماس وينكلر، رئيس الفريق العامل القضائي التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وكان تعاوننا راسخاً، ومتسقاً، ومستمراً، ومثرياً. وقد زرنا مختلف بلدان المنطقة معا.

وحالما عينني الأمين العام في ٢٦ آب/أغسطس، أجريت مشاورات عديدة مع ٥٠ دولة ومنظمة دولية

وشركة خاصة ومعهد أبحاث. وزرت معظم الدول في المنطقة، وبخاصة الصومال وبونتلاند وأرض الصومال. وزرت السجون، وتحدثت مع القراصنة المحتجزين ليس في الصومال فحسب، بل أيضا في مومباسا بكينيا.

وخرجت من تلك المشاورات بشعور بالإلحاح البالغ. فالحالة خطيرة. بل أمضي إلى القول إنها تزداد سوءا. فالظاهرة أبعد من أن تتباطأ، بل هي في تطور ملحوظ كل يوم. لقد شهدنا تحول الظاهرة إلى صناعة، من خلال ازدياد عدد القراصنة، وتطور عملياتهم، والاستخدام المتزايد لسفنٍ أم، واستخدام أحدث التكنولوجيا، مثل النظام العالمي لتحديد المواقع، واستخدام الأسلحة الثقيلة، وتحسين التنظيم خلال الهجمات، والاستيلاء على السفن والتفاوض على الفدية، والبروز التدريجي لصناعة حقيقية ومهن جديدة متصلة بالقرصنة، مثل الوسطاء والمفاوضين والمترجمين الشفويين.

وتسير تلك الشواهد على تدهور الحالة جنبا إلى جنب مع حقائق أخرى، مثل: زيادة العنف، والاستخدام المتكرر للأسلحة، وفي بعض الأحيان تنفيذ عمليات محاكاة الإعدام، والاستخدام المتزايد لشركات القطاع الخاص، واستخدام القوة الصريحة في أخذ الرهائن، وشاهدنا بعض تلك النماذج في الأيام القليلة الماضية. ونلاحظ أيضا أن الاحتفاظ بالرهائن بات يستمر لفترة أطول – من متوسط ١٢٠ يوما إلى فترة تصل إلى العام أحياناً. وأخيرا، هناك توسع جغرافي للهجمات لتصل إلى المحيط الهندي بأكمله. وتلك الهجمات التي كانت محصورة في الشمال تصل اليوم إلى جنوب وشرق المحيط الهندي إلى مسافة ١٥٠ كيلومترا قبالة الساحل. وبصورة ما – وربما أكون مغالياً بعض الشيء هنا – بدأ القراصنة يصبحون على نحو متزايد سادة المحيط الهندي.

والحالة مأساوية بالنسبة للضحايا في المقام الأول. فقد بلغ عدد الرهائن ٢ ٠٠٠ رهينة تقريبا في غضون عامين. وغالبا ما تستخدم الأطقم التي أخذت رهائن كدروع بشرية لتنفيذ هجمات أخرى. والحالة كارثية بالنسبة لاقتصادات المنطقة التي شهدت خسارة في العائدات، وارتفاع الأسعار، وانعدام الأمن في نقل إمدادات الطاقة، وتغلغل القرصنة في اقتصاد الأنظمة المحلية.

والحالة مأساوية بالنسبة الصومال نفسه الذي يعاني من صعوبة وصول المساعدات الغذائية، وانهيار المجتمعات التقليدية. وفي نهاية المطاف، أصبحت الحالة مأسوية على نحو متزايد للتجارة الدولية. فنحو ٢٢ ٠٠٠ سفينة تمر عبر تلك المنطقة كل عام، كما يتدفق عبرها ٣٠ في المائة من النفط العالمي، وفي هذه اللحظة نشهد زيادة مذهلة في تكلفة التأمين لتلك المنطقة التي جرى تصنيفها على أنها منطقة حرب.

وباختصار، فإن القراصنة ينتصرون تدريجيا في السباق بينهم وبين المجتمع الدولي. ومن الصعب القبول باستمرار ١ ٥٠٠ وباختصار، فإن القراصنة ينتصرون تدريجيا في السباق بينهم وبين المجتمع الدولي. ومن الصعب القبول باستمرار ١ ٥٠٠ من القراصنة في تحدي المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن الوضع القائم لم يعد مرضيا. وأعتقد أن الخطورة البالغة للحالة تتطلب اتخاذ إجراءات لمعالجتها باعتبارها حالة طوارئ.

وبالتالي، فإن الخطة التي أقدمها تركز على فكرتين وسؤالين. السؤال الأول: كيف يمكننا تحسين الحلول الحالية؟ والسؤال الثاني: هل بوسعنا صياغة حلول جديدة وأكثر فعالية في نهاية المطاف؟ سأجيب بإيجاز على السؤال الأول الذي يتناول مسألة يعيها المجلس جيدا.

فالتقرير يقترح سلسلة من التدابير لإزالة العقبات القانونية أمام محاكمة القراصنة في البحر وسجنهم. وعلى سبيل المثال، يقترح التقرير إدراج جريمة القرصنة في التشريعات المحلية لجميع الدول وتكييف الاحتجاز البحري ليتواءم مع القيود التشغيلية. وبالمثل، ومن أجل تحسين الحالة، نقترح تيسير تقديم الأدلة، على سبيل المثال من خلال تسهيل الإدلاء بالشهادة عبر التداول بالفيديو. ولعل النقطة الرئيسية هي الاقتراح الوارد في التقرير لإزالة عقبة رئيسية أمام ممارسة الدول لاختصاص الادعاء العام، ألا وهي، عدم وجود مرافق احتجاز في دول المنطقة. وجرى تقديم مقترحات ملموسة في التقرير للمجلس للنظر فيها.

ومع ذلك، أعتقد أنه يتعين علينا مواجهة الحقيقة. فحتى إذا اعتُمدت هذه المقترحات وغيرها لتحسين العمل الممتاز الذي تضطلع به قواتنا البحرية بالفعل، بما في ذلك قوات كينيا وسيشيل وموريشيوس والتي نهنئها على تنفيذ مهمة ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي والقانون الدولي، وحتى إذا عززت هذه المقترحات الحلول الحالية، فإننا سنستمر في مواجهة صعوبات في القضاء على القرصنة. ومن الواضح تماما وبصورة لا يمكن إنكارها أنه يتعين إطلاق سراح تسعة من بين كل ١٠ قراصنة تلقي قواتنا البحرية القبض عليهم لأنه لا يوجد اتفاق فعال بين معظم الدول لمحاكمتهم. وهكذا، ينتشر الإفلات من العقاب. ويجري الإفراج عن تسعة من بين كل ١٠ قراصنة لأنه لا يوجد استعداد لدى أي ولاية قضائية لمحاكمتهم.

ولهذا السبب، قررت البحث عن خيارات أخرى لا لكي تحل محل الحلول الهامة جدا التي يدعمها أعضاء المجلس ويشجعونها، ولكن لتكون مكملة لها. ومكنتني المشاورات التي أجريتها عملا بالمهمة المسندة إلي من التركيز على الفكرة الأساسية المتمثلة في أن كفالة فعالية المحاكمة والقيام، قدر المستطاع، بإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة سوى بجعل الصوماليين يتولون قيادة العمليات القانونية وعمليات الاحتجاز.

ومن المعروف أن الصومال هو المصدر الرئيسي للقرصنة وأن بونتلاند هي الضحية الرئيسية لها. ولأسباب أخلاقية ودينية ترتبط بالآثار المدمرة، بما في ذلك المخدرات والبغاء واستهلاك الكحول، فإن رفض الصوماليين أنفسهم للقرصنة في تزايد. وهم على استعداد لدعم جهود مكافحة أعمال القرصنة في الميدان. ولا بد أن يدعم السكان المتضررون مكافحة أعمال القرصنة.

ولذلك، فإنني أرى أن إعداد خطة حقيقية بالاتفاق مع صوماليلاند وبونتلاند سيساعدنا على زيادة وتيرة كفاحنا. وستتضمن هذه الخطة التزامات متبادلة ومؤكدة بوضوح ومعلنة بوضوح تعويضا للسلطات المحلية عما تقدمه من أدلة حقيقية وملموسة على إجراءاتها لمكافحة القراصنة. وبذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الاقتصادية والأمنية والقانونية وفي مجال الاحتجاز التي تبذلها سلطات هاتين المنطقتين.

وبرهنت صوماليلاند بالفعل على التزامها الحازم بمكافحة أعمال القرصنة. وقد عقدت اجتماعا مع قادة بونتلاند، وخاصة الرئيس فارول في مناسبات عدة، وهم يزعمون أنهم مصممون على مكافحة أعمال القرصنة وقد اتخذوا تدابير أولية متعلقة فيما يتعلق بالاحتجاز، ولا سيما بحق أحد قادة القراصنة. وتلقيت رسالة من الرئيس فارول بالأمس، يؤكد فيها عزمه والتزامه.

وأود أن أكتفي بإضافة بضع ملاحظات بشأن المقترحات التي قدمتها إلى المجلس. وأود أن أؤكد بوضوح وببساطة وبشكل مباشر على ضرورة التصدي للقرصنة في الميدان بالاتفاق مع الصوماليين، أو على الأقل بعض الصوماليين. وأجرؤ على القول إنه يجب علينا أن نستهدف

كلا من الرأس، القادة، والجسد، القراصنة أنفسهم. فمن الواضح أن زعماء العصابات الشبيهة بالمافيا والقراصنة العاديون يعملون معا.

وبخصوص أولئك الذين يصدرون الأوامر، فإن مجلس الأمن قد نظر في هذا الموضوع بالفعل وأعرب عن موقفه منه. وبفضل المهمة المسندة إلي، تمكنت من الالتقاء مع ممثلي العديد من المنظمات المتخصصة، وخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمات أخرى أيضا، بشأن هذه المسألة. والاستنتاج الأولي الذي خرجت به هو أنه لم يتم بذل جهود كافية لتحقيق النجاح وإلقاء القبض على المحرضين على هذه الجرائم. ونحن نعرف أسماء بعض عشرات من هذه العقول المدبرة، الذين يحصلون على فدى كبيرة بشكل متزايد، تؤجج أعمال القرصنة. وقد أمكن تحديد المنظمات التي تغسل الأموال العائدة من القرصنة.

ويتضمن التقرير ثلاثة مقترحات ذات صلة. ولن أخوض في تفاصيلها حيث أنني لا أريد أن أطيل في الكلام. وتتعلق هذه المقترحات الثلاثة بتعزيز قدرات الشرطة في مجال الطب الشرعي وجمع عناصر التحقيق والأدلة التي غالبا ما يتم تجاهلها، مثل البصمات والحمض النووي من القوارب التي جرى الإفراج عنها وأرقام تسجيل محركات سفينة القيادة وأرقام تسجيل الأوراق النقدية المحولة والرصد المنهجي للتدفقات المالية وتطبيق جزاءات فردية على من يأمرون بشن الهجمات، وأسماؤهم معروفة.من القراصنة في تحدي المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن الوضع القائم لم يعد مرضيا. وأعتقد أن الخطورة البالغة للحالة تتطلب اتخاذ إجراءات لمعالجتها باعتبارها حالة طوارئ.

وبالتالي، فإن الخطة التي أقدمها تركز على فكرتين وسؤالين. السؤال الأول: كيف يمكننا تحسين الحلول الحالية؟ والسؤال الثاني: هل بوسعنا صياغة حلول جديدة وأكثر فعالية في نهاية المطاف؟ سأجيب بإيجاز على السؤال الأول الذي يتناول مسألة يعيها المجلس جيدا.

فالتقرير يقترح سلسلة من التدابير لإزالة العقبات القانونية أمام محاكمة القراصنة في البحر وسجنهم. وعلى سبيل المثال، يقترح التقرير إدراج جريمة القرصنة في التشريعات المحلية لجميع الدول وتكييف الاحتجاز البحري ليتواءم مع القيود التشغيلية. وبالمثل، ومن أجل تحسين الحالة، نقترح تيسير تقديم الأدلة، على سبيل المثال من خلال تسهيل الإدلاء بالشهادة عبر التداول بالفيديو. ولعل النقطة الرئيسية هي الاقتراح الوارد في التقرير لإزالة عقبة رئيسية أمام ممارسة الدول لاختصاص الادعاء العام، ألا وهي، عدم وجود مرافق احتجاز في دول المنطقة. وجرى تقديم مقترحات ملموسة في التقرير للمجلس للنظر فيها.

ومع ذلك، أعتقد أنه يتعين علينا مواجهة الحقيقة. فحتى إذا اعتُمدت هذه المقترحات وغيرها لتحسين العمل الممتاز الذي تضطلع به قواتنا البحرية بالفعل، بما في ذلك قوات كينيا وسيشيل وموريشيوس والتي نهنئها على تنفيذ مهمة ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي والقانون الدولي، وحتى إذا عززت هذه المقترحات الحلول الحالية، فإننا سنستمر في مواجهة صعوبات في القضاء على القرصنة. ومن الواضح تماما وبصورة لا يمكن إنكارها أنه يتعين إطلاق سراح تسعة من بين كل ١٠ قراصنة تلقي قواتنا البحرية القبض عليهم لأنه لا يوجد اتفاق فعال بين معظم الدول لمحاكمتهم. وهكذا، ينتشر الإفلات من العقاب. ويجري الإفراج عن تسعة من بين كل ١٠ قراصنة لأنه لا يوجد استعداد لدى أي ولاية قضائية لمحاكمتهم.

ولهذا السبب، قررت البحث عن خيارات أخرى لا لكي تحل محل الحلول الهامة جدا التي يدعمها أعضاء المجلس ويشجعونها، ولكن لتكون مكملة لها. ومكنتني

المشاورات التي أجريتها عملا بالمهمة المسندة إلي من التركيز على الفكرة الأساسية المتمثلة في أن كفالة فعالية المحاكمة والقيام، قدر المستطاع، بإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة سوى بجعل الصوماليين يتولون قيادة العمليات القانونية وعمليات الاحتجاز.

ومن المعروف أن الصومال هو المصدر الرئيسي للقرصنة وأن بونتلاند هي الضحية الرئيسية لها. ولأسباب أخلاقية ودينية ترتبط بالآثار المدمرة، بما في ذلك المخدرات والبغاء واستهلاك الكحول، فإن رفض الصوماليين أنفسهم للقرصنة في تزايد. وهم على استعداد لدعم جهود مكافحة أعمال القرصنة في الميدان. ولا بد أن يدعم السكان المتضررون مكافحة أعمال القرصنة.

ولذلك، فإنني أرى أن إعداد خطة حقيقية بالاتفاق مع صوماليلاند وبونتلاند سيساعدنا على زيادة وتيرة كفاحنا. وستتضمن هذه الخطة التزامات متبادلة ومؤكدة بوضوح ومعلنة بوضوح تعويضا للسلطات المحلية عما تقدمه من أدلة حقيقية وملموسة على إجراءاتها لمكافحة القراصنة. وبذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الاقتصادية والأمنية والقانونية وفي مجال الاحتجاز التي تبذلها سلطات هاتين المنطقتين.

وبرهنت صوماليلاند بالفعل على التزامها الحازم بمكافحة أعمال القرصنة. وقد عقدت اجتماعا مع قادة بونتلاند، وخاصة الرئيس فارول في مناسبات عدة، وهم يزعمون أنهم مصممون على مكافحة أعمال القرصنة وقد اتخذوا تدابير أولية متعلقة فيما يتعلق بالاحتجاز، ولا سيما بحق أحد قادة القراصنة. وتلقيت رسالة من الرئيس فارول بالأمس، يؤكد فيها عزمه والتزامه.

وأود أن أكتفي بإضافة بضع ملاحظات بشأن المقترحات التي قدمتها إلى المجلس. وأود أن أؤكد بوضوح وببساطة وبشكل مباشر على ضرورة التصدي للقرصنة في الميدان بالاتفاق مع الصوماليين، أو على الأقل بعض الصوماليين. وأجرؤ على القول إنه يجب علينا أن نستهدف كلا من الرأس، القادة، والجسد، القراصنة أنفسهم. فمن الواضح أن زعماء العصابات الشبيهة بالمافيا والقراصنة العاديون يعملون معا.

وبخصوص أولئك الذين يصدرون الأوامر، فإن مجلس الأمن قد نظر في هذا الموضوع بالفعل وأعرب عن موقفه منه. وبفضل المهمة المسندة إلي، تمكنت من الالتقاء مع ممثلي العديد من المنظمات المتخصصة، وخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمات أخرى أيضا، بشأن هذه المسألة. والاستنتاج الأولي الذي خرجت به هو أنه لم يتم بذل جهود كافية لتحقيق النجاح وإلقاء القبض على المحرضين على هذه الجرائم. ونحن نعرف أسماء بعض عشرات من هذه العقول المدبرة، الذين يحصلون على فدى كبيرة بشكل متزايد، تؤجج أعمال القرصنة. وقد أمكن تحديد المنظمات التي تغسل الأموال العائدة من القرصنة.

ويتضمن التقرير ثلاثة مقترحات ذات صلة. ولن أخوض في تفاصيلها حيث أنني لا أريد أن أطيل في الكلام. وتتعلق هذه المقترحات الثلاثة بتعزيز قدرات الشرطة في مجال الطب الشرعي وجمع عناصر التحقيق والأدلة التي غالبا ما يتم تجاهلها، مثل البصمات والحمض النووي من القوارب التي جرى الإفراج عنها وأرقام تسجيل محركات سفينة القيادة وأرقام تسجيل الأوراق النقدية المحولة والرصد المنهجي للتدفقات المالية وتطبيق جزاءات فردية على من يأمرون بشن الهجمات، وأسماؤهم معروفة. ويعرف مجلس الأمن كيفية استهداف هؤلاء القادة المجرمين والوصول إليهم ومهاجمتهم. وذلك، باختصار، هو ما أردت أن أقوله للمجلس فيما يتعلق بمن يقودون هذه الأعمال الإجرامية ويستفيدون منها بصور رئيسية.

ثانيا وختاما، فيما يتعلق بما أسميه ”القراصنة الأساسيين“ الذين يقومون بأعمال القرصنة فعلا في البحر، فإن خطة مكافحة القرصنة التي أقترحها على المجلس تتضمن تدابير الوقاية والقمع على السواء.

وتدابير الوقاية هي قبل كل شيء ذات طابع اقتصادي. وفي هذا المجال، فإن من الصعب جدا فصل القانون عن الواقع الاجتماعي – الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان أن يوفر للشبان الصوماليين بديل للقرصنة. ومن الممكن دعم التنمية الاقتصادية في مجالات محددة جدا، حيث يمكن وضع دينامية للتنمية فورا. وأنا أفكر على وجه الخصوص في ميناء بوساسو في بونتلاند أو ميناء بربرة في الصومال. وأنا أفكر أيضا في تربية الحيوانات وتصدير الماشية، وكذلك تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وربما أولا وقبل كل شيء تطوير مصائد الأسماك.

يدعو الاقتراح بشأن مصائد الأسماك – الذي ينبع من التجارب الدولية المختلفة، وخاصة الدروس المستفادة قبالة سواحل غينيا – إلى تطوير مصائد الأسماك وإلى وضع شرط في اتفاقات الصيد بأن يتم معالجة ٣٠ في المائة من الأسماك في الصومال. وعلى نفس المنوال، من المقترح أنه يمكن للصومال الإعلان عن الخطوط الكنتورية لمناطقه البحرية بمساعدة من الأمم المتحدة. وكما يعلم المجلس، لم يتم تحديد أي شيء حتى اليوم – لا حدود المياه الإقليمية ولا حدود المنطقة الخالصة ولا الحدود التي تفصل بين البلدان المختلفة.

فيما يتعلق بالمسألة التي كثيرا ما نوقشت هنا في مجلس الأمن وفي الهيئات الأخرى، أي الضرر الناجم عن الصيد غير المشروع وتفريغ النفايات السامة قبالة سواحل الصومال، وبخاصة قبالة سواحل بونتلاند، أقترح أن تجري لجنة من الخبراء الدوليين دراسة موضوعية للحالة.

كما تم اقتراح اتخاذ تدابير وقائية أخرى لمنع القراصنة من الإبحار، ورصد السواحل ومراقبتها، وإنشاء مراكز شرطة في قرى القراصنة، وتدريب كوادر حرس السواحل الذين يمكنهم أن يراقبوا من البر إبحار القوارب المشبوهة.

تلك بعض التدابير الوقائية. لم أذكرها جميعا؛ ويتضمن التقرير المعروض على أعضاء المجلس اقتراحات إضافية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى خطة تضييق الخناق على أعمال القرصنة في البر مما يستدعي مجموعة من التدابير التي يتعين أن تدعمها منظمة شَهِدتُ بنفسي فعاليتها المحلية والمحددة، أي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويقوم موظفو المكتب بعمل رائع في المساعدة على بناء السجون، ليس في مومباسا فحسب ولكن في بونتلاند وأرض الصومال أيضا.

يدعو الاقتراح الذي قدمته إلى المجلس إلى إنشاء ولايتين قضائيتين متخصصتين، إحداهما في بونتلاند والأخرى في أرض الصومال. وسيكون القانون الواجب التطبيق قانونا صوماليا يجري إصلاحه تحت رعاية المكتب كجزء من عملية كمبالا، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من الكيانات مثل بونتلاند وأرض الصومال. ويمر هذا العمل، الذي يتألف من صياغة القانون الصومالي، بمرحلة متقدمة ومهمة جدا من وجهة نظر قضائية.

علاوة على ذلك، تم طرح فكرة موازية – سيكون للمجلس الكلمة النهائية بشأنها – وهي أن ينشئ الرئيس التنزاني الذي التقيت به قبل بضعة أسابيع محكمة صومالية في أروشا خلال الفترة الانتقالية. وبعد تلك الفترة الانتقالية التي نأمل كثيرا خلالها باستعادة السلام في الصومال في أقرب وقت ممكن – سيتم نقل تلك المحكمة إلى مقديشو. وقال الرئيس التنزاني أنه مستعد للتفكير في مثل هذا الاقتراح.

كما أن هناك حاجة إلى معالجة مسألة السجون والحبس. ويجب بناء قدرات السجون في بونتلاند وأرض الصومال – مرة أخرى، بمساعدة الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأخبرتني هذه الوكالة التي تشاورت معها في مناسبات كثيرة، بأن من الممكن بناء قدرات السجون في أقل من سنة أو أسرع من أجل استيعاب السجناء الذين يحاكمون محليا وفي الخارج – في كينيا، أو البلدان الأخرى. ويقترح المكتب نظام مزدوج للرقابة من أجل ضمان إدارة هذه السجون بسلاسة: رصد داخلي في السجون من خلال مكتب دائم للمكتب يقوم بتدريب حراس السجون والمساعدة في إدارة السجن وكذلك رصد خارجي حيث تنفذ عمليات تفتيش منتظمة لجنة للمراقبة يوافق المكتب على إنشائها ومساعدتها.

وطرح المكتب فكرة أخرى هي ربط كل سجن بمزرعة لتمكين السجن من تحقيق الاكتفاء الذاتي ولتيسير تدريب السجناء وإعادة إدماجهم الاجتماعي.

تتمثل إحدى المسائل الأخرى التي ليس من السهل حلها في تدريب القضاة والمدعين العامين والمحامين وحراس السجون. ومع ذلك، يبدو لي مرة أخرى أنه يجب على المكتب والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اللتين استشرتهما في عدة مناسبات، والاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الأخرى، الإسهام في هذا الجهد.

تلك بعض النقاط الرئيسية. ولا يمكننا أن ننظر في جميع الاقتراحات؛ لأن ذلك سيستغرق الكثير جدا من وقت المجلس وصبره. ولكنني أود أن أختتم بياني بنقطة نهائية. إذا أراد المجلس تعزيز مثل تلك الحلول، فإن ذلك سيستدعي درجة من الاستثمار. وأنا أعرف إلى أي مدى نحن بحاجة إلى أن نكون يقظين اليوم لعدم هدر الموارد العامة وإلى أن نكون مقتصدين في صرف الأموال العامة.

في ذلك الصدد، طلبت إلى المكتب إجراء تقييم – وهو مجرد تقييم – لكلفة إعداد هذه القدرات الجديدة في مجالي القضاء والسجون في بونتلاند وأرض الصومال على مدى ثلاث سنوات. ويقدر المكتب الكلفة بـ ٢٥ مليون دولار. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مقارنة ذلك المبلغ – إذا تأكدت صحة تقديره – مع تكلفة القرصنة اليوم التي تصل إلى أرقام كبيرة. ومع أن التقديرات تتفاوت، فإن تكلفة مكافحة أعمال القرصنة في الصومال والمحيط الهندي تقدر بمبلغ يتراوح بين ٥ و ٧ بلايين دولار. وإذا أدمجنا في تكاليف القرصنة تلك التكاليف الإضافية للعمليات البحرية وخسائر إيرادات بلدان المنطقة المرتبطة بالسياحة وإغلاق الموانئ والعوائق التي تعترض سبيل التجارة إضافة إلى تكلفة نقل المواد الخام والسلع الصناعية وغيرها، فإن التكاليف الإجمالية ستكون هائلة حقا – وستستمر لا محالة في الزيادة في السنوات المقبلة.

ولذلك يبدو الاختيار واضحا. إذا تركنا الحالة كما هي، مع بعض التحسينات هنا وهناك، لن نتمكن من حلها. قد أكون مخطئا، لكن ذلك هو شعوري: لن ننجح في استئصال هذه المشكلة. لذلك فإن تكاليف استئصالها ستكون باهظة للغاية لبلداننا وللمنظمات الدولية على السواء.

وستكون التكاليف باهظة أيضا من الناحيتين الإنسانية والسياسية. لا أريد أن أهول من الأمر، لكن لنحاول النظر إلى أبعد من نطاق الحالة. إن القرصنة اليوم، على الرغم من الخطر الهائل الذي تشكله حاليا، مختلفة إلى حد ما مقارنة مع الإرهاب. هناك بعض الصلات هنا وهناك في الصومال، لكنها محدودة. لكن إذا اتسع نطاق الظاهرة

وانتقل بشكل حاسم صوب الجنوب – ومرة أخرى، لا أريد أن أهول من الأمور – فلن يسعنا عندئذ تجاهل احتمال أن تصبح يوما ما أكثر ارتباطا بالإرهاب.

تلك هي بعض الأفكار التي أردت أن أشاطرها المجلس. أعتقد أن شخصا ينظر إلى الحالة من الخارج هو الذي ربما يشعر بحرية كافية لقول هذه الأشياء. على المجلس مسؤولية تجاه الدول وتجاه المنظمة. وأعتقد أنه، إذا كان لمنظمتنا ومجلس الأمن، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، اتخاذ قرار واضح وقوي وحازم يلبي ما ينتظره العالم أجمع، فسيكون من شأنه تشجيع المبادرات وتيسير تعبئة الموارد المالية التي أشرت إليها للتو. وسيشعر الجميع بأن ذلك بالفعل إجراء حازم وقوي وملموس من جانب المجلس.

أعتذر عن استنفاد صبر المجلس والاستفاضة في الكلام. لقد أردت مجرد أن أشاطر المجلس معتقدات شخص، تمكن، بفضل المجلس، من الاجتماع مع زعماء كثيرين. ورسالتي إلى المجلس هي أنه ينبغي أن يتصرف بسرعة وبقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لانغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد ماتياس.

السيد ماتياس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد لانغ على تقريره واسع النطاق والمتعدد الأبعاد (انظر S/2011/30) المقدم إلى الأمين العام، وعلى بيانه هذا الصباح. عُين السيد لانغ في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بالمسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وخلال فترة لا تزيد على أربعة أشهر، سافر وأجرى مشاورات واسعة النطاق وقام بجمع قدر كبير من المعلومات في تقرير متسق يحدد مختلف مسارات الإجراءات الممكنة من جانب المجتمع الدولي.

تتعلق بعض تلك المسارات بمسائل مرتبطة بالقرصنة وليست ذات طابع قانوني. ومع أنها لا تهم مكتب الشؤون القانونية بشكل مباشر، فإنني ألاحظ أن الاقتراحات الواردة في تقرير السيد لانغ تتضمن اقتراحات تتعلق بتحسين الجوانب التنفيذية لمكافحة القرصنة واقتراحات اقتصادية وإنمائية واقتراحات لبناء قدرات قوات الأمن الصومالية. إن الأمين العام ومستشاريه يستعرضون تقريره إلى الأمين العام والتوصيات الواردة فيه.

سأدلي الآن ببعض التعليقات الموجزة بشأن بعض الجوانب القانونية للتقرير، وأحيل أيضا أعضاء المجلس إلى الأجزاء ذات الصلة من تقرير الأمين العام (S/2010/394) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي تناول بعض هذه المسائل نفسها.

أولا، أود أن أؤكد على إشارات المستشار الخاص إلى الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على القرصنة. إن الإطار القانوني بموجب القانون الدولي محدد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي تعكس أيضا القانون الدولي العرفي. وقد تكون صكوك أخرى، مثل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، ذات صلة أيضا بمكافحة القرصنة حيث أن بعض عناصر أعمال القرصنة قد تشكل أيضا جرائم بموجب تلك الصكوك.

وفي سياق الصومال، فإن النظام القضائي يستكمله عدد من قرارات مجلس الأمن. ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن تشكل أيضا آلية مهمة للتعاون فيما بين دول المنطقة.

وفيما يتعلق بقمع القرصنة، تبقى الدول ملتزمة بقواعد القانون الدولي الأخرى الواجبة التطبيق. ومن

الواضح أنه لا بد أن تتم جميع عمليات الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة والإيداع في السجن وفقا لالتزامات الدول بموجب حقوق الإنسان الدولية وغيرها من الالتزامات.

لقد أكد المستشار الخاص عن حق على أن اتفاقية قانون البحار والقانون الدولي العرفي يوفران ولاية قضائية عالمية على أعمال القرصنة، أي أنه يحق لجميع الدول ممارسة الولاية القضائية الجنائية على أعمال القرصنة، أينما وقعت وأيا كانت جنسية المشتبه بهم أو الضحايا. وليس مطلوبا أن تكون هناك صلة بين الدول التي تقوم بالمحاكمة وبين أعمال القرصنة. وهذا أوسع أساس قانوني ممكن كي تمارس الدول ولايتها القضائية بموجب القانون الدولي.

ويجوز لأي دولة أن تحتجز سفينة قراصنة أو سفينة يسيطر عليها قراصنة، ويجوز لأي دولة اعتقال المشتبه بهم ويجوز لأي دولة أن تحاكمهم. ويكمن العامل الأساسي لزيادة عدد الدول القادرة على المحاكمة عن أعمال القرصنة، سواء كانت في المنطقة أو في مكان آخر، في تنفيذ هذا النظام القانوني الدولي على الصعيد الوطني وفي الإرادة لإجراء المحاكمات. ويتفق هذا مع دعوة جميع الدول في القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠) إلى تجريم القرصنة بموجب قوانينها الداخلية وإلى النظر بصورة إيجابية في محاكمة المشتبه بهم وسجن المدانين والقراصنة الذين يتم اعتقالهم قبالة سواحل الصومال، بما يتماشى مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونظرا للعدد الكبير من المشتبه بهم الذين تحتجزهم القوات البحرية في البحر، شدد المستشار الخاص على أن وضع تدابير كافية للإيداع في السجن أمر يتسم بنفس أهمية النظر في الخيارات من أجل المحاكمة. إن الحجم المحتمل لتزلاء السجون ذوي الصلة بالقرصنة وكون معظم المشتبه بهم ليسوا مواطنين للدول التي تجري فيها المحاكمة أمران أسهما بالتأكيد في الصعوبات المرتبطة بإيجاد دولة مضيفة محتملة لأي آلية قضائية جديدة.

واقترح المستشار الخاص نظام محاكم صوماليا من ثلاثة أجزاء، يتألف من محكمتين متخصصتين في بونتلاند وأرض الصومال، ومحكمة خاصة تطبق القانون الصومالي وتنعقد في بلد ثالث في المنطقة. قد يكون من المفيد لأعضاء المجلس إذا قمت بإيجاز بالربط بين هذه الاقتراحات والخيارات التي وردت في تقرير الأمين العام.

ستكون المحاكم المتخصصة المنعقدة في بونتلاند وأرض الصومال، على النحو الذي اقترحه المستشار الخاص، دوائر خاصة، تنعقد في إطار الولاية القضائية الوطنية. وحسب فهمنا، فإنها ستتلقى مساعدات لبناء القدرات، لكن لن تحظى بمشاركة الأمم المتحدة من خلال توفير قضاة ومدعيين دوليين تختارهم الأمم المتحدة. لذا فإن تلك المحاكم تندرج في إطار الخيار ٣، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠. وحدد ذلك التقرير عددا من المزايا والعيوب المحتملة لمثل تلك الدوائر الخاصة. وما نفهمه هو أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعم بالفعل المحاكمات الوطنية في أقاليم الصومال ويعمل على إنشاء مثل تلك المحاكم الخاصة.

أما الاقتراح المتعلق بإنشاء محكمة متخصصة خارج إقليم الصومال تقوم بتطبيق القانون الصومالي، وتنعقد في بلد آخر في المنطقة، فإنه يندرج في إطار الخيار ٢ في تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه الماضي. ومرة أخرى، يحدد التقرير مزايا هذا الخيار وعيوبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماثياس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا إلى الاشتراك في هذه الجلسة البالغة الأهمية وتقديم إحاطة بشأن القرصنة في الصومال. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس الأمن على جهودهم الحثيثة لإيجاد حلول ناجعة لمشاكل القرصنة في الصومال. وأتوجه أيضا بالشكر الخاص إلى السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، على إحاطته الإعلامية الشديدة الشمول. وآمل حالما أتلقى التقرير أن أدرس ما جاء فيه من الاقتراحات والخيارات، التي، على ما اعتقد، تتسم بأنها مجدية للغاية ودقيقة ولا تتطلب أكثر من اتخاذ إجراء عاجل، كما قال السيد لانغ.

ونتقدم أيضاً بالشكر للسيد ستيفن ماتياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، الذي أيّد بدوره الاقتراحات المتعلقة بخيارات الولاية القضائية، على الصعيدين الدولي – أي خارج الصومال – وداخل الأراضي الصومالية.

لقد صاحبتنا هذه المشكلة لفترة طويلة جدا، وفي كل مرة يصدر فيها الأمين العام تقريرا مثل تقريره الأخير الشديد الشمول عن القرصنة (S/2010/394) – فإن الأموال، للأسف، لا تتوفر. إن المبالغ المطلوبة للتمكن من اتخاذ الإجراءات التي اقترحها السيد لانغ ضئيلة جدا بالمقارنة مع ما تم إنفاقه في أعالي البحار، وكذلك بالنظر إلى المشاكل التي تتسبب فيها القرصنة ليس على الصعيد الدولي فحسب، بل أيضا للشعب الصومالي والمجتمعات المحلية الصومالية، كما أشار إلى ذلك أيضا السيد لانغ.

وما زال العمل الذي يتعين القيام به الآن هو، حقاً، اتخاذ إجراءات – وبسرعة – سوءا فيما يتعلق بالجوانب القانونية للمشكلة أو بالخطوات الملموسة لدعم وتمكين السلطات المحلية والحكومة الاتحادية الانتقالية للقيام بأعمال الشرطة والرصد في جميع المناطق الساحلية حيث تنطلق القرصنة، بحيث يتسنى ضبط القراصنة هناك، بفضل العمل الشرطي الجيد، قبل أن ينطلقوا إلى أعالي البحار. وبدون مبالغة، نحن نعلم أن أكثر من ٣٠ سفينة جرى اختطافها منذ آذار/مارس ٢٠١٠. وبلغ عدد الرهائن ٦٩٩؛ وإذا أضفنا الرهائن الذين اختطفوا في ٢٠٠٩، فإن العدد يصل إلى ١ ٠٠٠ على الأقل، إن لم يزِد.

وهذا ينشئ حالة طوارئ إنسانية لجميع المعنيين، بمن فيهم عائلات من احتجزهم القراصنة بصورة غير قانونية. وعلى الصعيدين الإنساني والأمني، ينبغي اتخاذ الإجراءات في أسرع وقت ممكن، ليس من جانب أعضاء مجلس الأمن فحسب وإنما أيضا من جانب المجتمع الدولي. وآمل أن ينظر مجلس الأمن بعمق في هذه المشكلة وأن يتخذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تقرير الأمين العام وتقريري السيد لانغ والسيد ماتياس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء مجلس الأمن وللأمم المتحدة على تضامنهم ودعمهم في أعقاب الهجوم الإرهابي على مطار دوموديدوفو الدولي.

ونحن ممتنون للمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد لانغ، على تقريره الموضوعي (S/2011/30)، الذي يتضمن مجموعة كاملة من الإجراءات الرامية إلى زيادة فعالية التدابير المتخذة لمكافحة القرصنة. ومن الأهمية بمكان أن استنتاجات التقرير استندت إلى بيانات ومعلومات تم جمعها من خلال العمل المباشر في المنطقة، بما في ذلك المشاورات الواسعة مع الأطراف المعنية، ومن بينها السلطات في الأقاليم الصومالية. ونحن نشاطر السيد لانغ تقييمه الموضوعي للحالة

البائسة التي وصلت إليها مكافحة القرصنة، ونحن نوافقه على أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير حاسمة للتوصل إلى مستوى جديد في مكافحة ذلك التهديد. وفي الواقع، لا تنحصر المشكلة في أن القرصنة لا تشهد تقلصاً فحسب، بل هي آخذة في التوسع بسرعة مثيرة للقلق مثل مرض سرطاني. ويجذب هذا النشاط الإجرامي أعداداً متزايدة من الناس والموارد، وبدأ القراصنة يستخدمون وسائل تكنولوجية جديدة. وامتد نطاق وصولهم ليصبح أوسع من أي وقت مضى.

وكان عام ٢٠١٠ عاما قياسيا. فبحسب بيانات المنظمة البحرية الدولية، بلغ عدد السفن المختطفة في منطقة القرن الأفريقي ٤٩ سفينة وبلغ عدد الرهائن أكثر من ١ ٠٠٠ رهينة. وقُتل بعض هؤلاء. ونحن نشعر بقلق بالغ من الأنباء التي أفادت بأن سفينةً ترفع علم أنتيغوا وبربودا اختطفت مؤخرا في المياه الإقليمية قبالة سواحل سيشيل التي تخضع لمراقبة القوات البحرية الوطنية. ومعظم الطاقم من مواطني أوكرانيا، وبعضهم من الروس بحسب بعض التقارير.

إن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي من جراء القرصنة تصل إلى مليارات الدولارات، ذلك بالرغم من أن المجتمع الدولي قد وسع قبل بضع سنوات جهوده لمكافحة الإرهاب، وزاد الموارد المخصصة لمراقبة الممرات المائية حيث ينشط القراصنة، ولمكافحة الإفلات من العقاب. ومن الواضح أنه لا يمكن حل هذه المشكلة بدون معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، المتمثلة في عدم الاستقرار في الصومال، والافتقار إلى سيادة القانون والظروف الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. وتتمثل المشكلة أيضاً في أن القرصنة لم تعد مجرد واحدة من النتائج المترتبة عن تجزئة البلاد. فقد أصبحت بالفعل صناعة إجرامية قائمة بذاتها وجيدة التنظيم وتدر الأرباح.

وأحد العوامل المهمة التي تغذي القرصنة هو الإفلات الكامل من العقاب الذي يتمتع به القراصنة وزعماء عصابات القرصنة. والتدابير الحالية لمكافحة أعمال القرصنة ليست كافية من حيث محاكمة المشاركين فيها. ولتحسين الحالة بدرجة كبيرة، فإننا بحاجة إلى تحقيق إنجاز. ونحن نعتبر توصيات السيد لانغ أساسا قويا في هذا الصدد.

وثمة حاجة أيضا إلى التركيز على الصكوك المستخدمة لمكافحة أعمال القرصنة. وقد حصلنا على خبرة كبيرة في هذا المجال، وهناك أحكام مؤسسية تثير الإعجاب. وينبغي أن تركز التدابير الجديدة على الأساس المتين الذي يوفره العمل المنجز بالفعل.

ونحن نوافق على التوصية بتوسيع وزيادة القدرة الوقائية للقوات البحرية. وثمة حاجة إلى تعزيز السيطرة على الأماكن الخطرة في المنطقة. ويواصل الاتحاد الروسي المشاركة في قوة مكافحة أعمال القرصنة. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إرسال مفرزة المستوى الخامس من الأسطول الروسي في المحيط الهادئ إلى خليج عدن حيث تحرس السفن التجارية من مختلف البلدان. وفي عام ٢٠١٠، اشتركت سفن عسكرية روسية أيضا في حراسة سفن برنامج الأغذية العالمي. غير أنه يجب علينا إدراك أنه لا يمكن حل المشكلة باستخدام القوة وحدها؛ إذ يتعين أن تكون هناك طائفة كاملة من الجهود تشمل التسوية السياسية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاعتبارات المتعلقة بالأمن وإنفاذ القانون.

ويتمثل جانب هام يجب علينا أن نكرس اهتمامنا له في محاكمة القراصنة. فعدم مساءلة القراصنة يقوض تدابير مكافحة أعمال القرصنة في مناطق أخرى. والأرقام غنية عن البيان: فوفقا للمصادر، يجري الإفراج عن ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين يحتجزون لقيامهم بأنشطة قرصنة. وقد

استرعينا انتباه مجلس الأمن بشكل منتظم إلى عدم وجود آليات لمحاكمة القراصنة. ومن الواضح أن الفرص الحالية في الصومال والبلدان المجاورة فيما يتعلق بمحاكمة القراصنة تعني أن القدرة المتاحة في هذا المجال لا يمكن استغلالها بشكل صحيح.

وفي هذا الصدد، فإن اقتراح السيد لانغ إنشاء محكمتين خاصتين لمكافحة أعمال القرصنة في صوماليلاند وبونتلاند ومحكمة خاصة خارج حدود الدولة يستحق اهتمامنا الوثيق ومواصلة النظر فيه. ومن الأهمية بمكان التركيز على إنشاء آلية مناسبة في هذا المجال. ونحن مقتنعون بأن هذه الآلية لن تكون فعالة إلا إذا كانت مدعومة من قبل اختصاصيين دوليين. ولا يوجد حاليا في الصومال عدد كاف من المهنيين ذوي الخبرة الكافية.

وفي الممارسة العملية، لدينا تجربة جيدة في مساعدة المحاكم الوطنية، مثل المساعدة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكينيا وسيشيل.

ولقد حان الوقت الآن لكي نتصدى لأعمال القرصنة بشكل صحيح. وستتوقف التطورات الأخرى في هذا المجال حقا على مدى قدرة المجلس على اتخاذ خطوات حاسمة للحد من هذا التهديد. ونحن على استعداد لتقديم مقترحات محددة هنا في المستقبل القريب. وإذا لم نغتنم هذه الفرصة، فإننا سنفقد السيطرة على الحالة في القرن الأفريقي.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر المستشار الخاص لانغ والأمين العام المساعد ماتياس وممثل الصومال على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. وأريد أن أشكر المستشار الخاص لانغ على تقريره الشامل والخلاق (انظر S/2011/30) عن محاكمة مرتكبي أعمال القرصنة.

والولايات المتحدة توافق تماما على أنه للتصدي للقرصنة حقا، يجب علينا أن نجد حلولا في البر والبحر. وكما أشار السيد لانغ عن حق، فإن القرصنة قبالة سواحل الصومال تهددنا جميعا. ويجري استخدام البحارة الأسرى كدروع بشرية أو يتم احتجازهم للمطالبة بفدية، وتواجه المنطقة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. والقرصنة تهدد إيصال المعونات الإنسانية الهامة للغاية. والمبالغ المتزايدة من الأموال غير المشروعة التي تتدفق على الصومال من خلال مدفوعات الفدية تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة وتغذي نمو الجريمة المنظمة والإرهاب.

ويشارك العديد من أعضاء المجلس في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال الذي أثبت أنه منتدى مرن وفعال للتنسيق وتبادل المعلومات. وتبذل جهود كثيرة لمكافحة القرصنة، من نشر أفضل الممارسات إلى مشاريع تشغيل الشباب، ولكن، بصراحة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وكما يشير التقرير، فإن اعتماد قطاع الشحن البحري لأفضل الممارسات الإدارية في العمليات البحرية قبالة سواحل الصومال قد قلل معدل هجمات القراصنة الناجحة. وهناك آليات عديدة يمكن أن تشهد على هذه الخطوات، ومنها على سبيل المثال التدابير الاستعراضية كجزء من العملية حيث تجري الموافقة على الخطة الأمنية للسفينة بموجب المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية. وبموجب الأحكام الأخرى للمنظمة البحرية الدولية، مثل المدونة الدولية لإدارة السلامة، يمكن إصدار وثائق تفيد بأن سفينة ما قد نفذت أفضل الممارسات المناسبة. ونحن نرحب بالمساعدة في مواصلة التشجيع على اعتماد هذه الممارسات المثلى. ونشجع الدول على المساهمة بسفن للقيام بدوريات في المياه قبالة سواحل الصومال، كما فعل العديد من زملائنا الأعضاء في المجلس.

ونؤيد أيضا التوصية الواردة في التقرير بزيادة التعاون المحدد الأهداف مع صوماليلاند وبونتلاند. ولكن أفضل حل طويل الأجل للقرصنة يتمثل في تحقيق استقرار الصومال. ولهذا السبب، تدعم الولايات المتحدة طائفة واسعة من برامج التنمية الاقتصادية هناك، بما في ذلك الائتمانات بالغة الصغر ومبادرات الحكم الرشيد. والمبادرات التي تعد خصيصا والتي تتضمن إشراك المجتمع المحلي بشكل نشط قد تحقق أفضل النتائج.

وتوافق الولايات المتحدة أيضا على أن المنع والمحاكمة والسجن عناصر أساسية في أي مبادرة لمكافحة أعمال القرصنة. ونؤيد بقوة التوصيات الواردة في التقرير بأن تجرم جميع الدول القرصنة، كما تعرفها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن تعتمد الولاية القضائية العالمية بخصوص هذه الجريمة الخطيرة. ويقر التقرير بضرورة تعزيز الوعي وتشجيع ضحايا القرصنة على الإدلاء بالشهادة ضد مهاجميهم واستكشاف وسائل للإدلاء بها، بما في ذلك عن طريق التداول بالفيديو. ونحن نوافق على ذلك.

وما فتئت الولايات المتحدة تشجع دول العلم والدول التي سقط بحارتها وأصحاب السفن لديها فريسة للقراصنة على عقد محاكمات في محاكمها المحلية إلى أقصى حد ممكن. ونرحب بالدعوة الواردة في التقرير لجميع الدول لكي تعزز التزامها وقدرتها على عقد المحاكمات. وفي الحالات التي تعرضت فيها سفن أمريكية للهجوم، حاكمنا المشتبه فيهم. ونحن ندرك أيضا الحاجة إلى إعداد خيار واحد أو أكثر ذي طابع موثوق وعملي للمحاكمة في المنطقة. وكينيا وسيشيل تنظران بنجاح في قضايا القرصنة في محاكمهما الوطنية. وعدلت تنزانيا قوانينها للسماح لها بمحاكمة الأشخاص الذين يشتبه في أنهم قراصنة والذين يعتقلون في أماكن أخرى. وتشير تجربة هذه البلدان إلى أن عقد محاكمات في المنطقة يحتمل أن ينجح. وينبغي لنا الاستمرار في دعم الجهود التي تبذلها الدول في المنطقة لمحاكمة من يشتبه في أنهم قراصنة أمام محاكمها الوطنية. وهذا الدعم لا يساعد فحسب على كفالة تحمل القراصنة للتبعات القضائية؛ وإنما يعزز أيضا القدرة القضائية في المنطقة بأسرها.

وبينما نواصل النقاش بشأن إيجاد آليات إضافية، ينبغي لنا أيضا دعم وتعزيز البرامج المتعلقة بإجراء محاكمات في المنطقة والتي هي قيد التنفيذ بالفعل.

ولا تزال حكومة بلدي أيضا على استعداد لاستكشاف حلول مبتكرة لزيادة وتيسير عقد المحاكمات محليا. ويقترح التقرير تشكيل محاكم متخصصة للنظر في قضايا القرصنة في صوماليلاند وبونتلاند، وكذلك محكمة صومالية يكون مقرها في بلد آخر في المنطقة. ونحن نؤيد مواصلة النظر في هذه الأفكار، بما في ذلك في الفريق العامل القانوني المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والذي يعكف منذ فترة على استكشاف آليات للملاحقة القضائية.

ولكن حسبما يقر تقرير الأمم المتحدة، فإن السجن ربما يكون أهم قيد على عقد محاكمات للقراصنة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعمان مشاريع لإعادة تأهيل السجون. ولكن ثمة حاجة إلى دعم إضافي وخيارات إضافية للحبس في الأجل الطويل. ونشجع الدول على العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومن خلاله لإنشاء مرافق إضافية يمكن أن ينفذ فيها القراصنة أحكام السجن الصادرة بحقهم. وعدم وجود أماكن لسجن القراصنة المدانين يعوق إلى حد كبير عقد محاكمات وطنية إضافية ويزيد من صعوبة كفالة التبعات القضائية لأعمال القرصنة.

ختاما، وكما يلاحظ التقرير، يجب أن نولي مزيدا من الانتباه إلى قادة أعمال القرصنة والمحرضين عليها وممولها. ونحن نتطلع إلى نتائج الاجتماع العام المقبل لفريق

الاتصال بشأن كيفية المضي قدما. ومن الأهمية بمكان وقف التدفقات المالية التي تجعل ارتكاب أعمال القرصنة ممكنا ومربحا. وتحقيقا لتلك الغاية وكما دعا فريق الاتصال، ستعقد الولايات المتحدة في ١ آذار/ مارس، في واشنطن العاصمة، اجتماعا مخصصا للمشاركين في فريق لاتصال بشأن الجوانب المالية لأعمال القرصنة، من أجل وضع استراتيجية وخطة عمل بشأن هذا الموضوع.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ما برح القراصنة يستخدمون العنف أكثر وأكثر. وأصبحت تكتيكاتهم أكثر تطورا، وارتكبت سفنهم أعمال القرصنة على مسافات أبعد في عرض البحر. ويجب أن نعمل معا وأن نبقى يقظين. وتقوم الولايات المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي بدورها لمكافحة هذا التهديد المشترك والعاجل.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنا، أيضا، أود أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام، جاك لانغ، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية والممثل الدائم للصومال على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح، وأن أشكر جاك لانغ على تقريره (S/2011/30) الذي يقدم فيه خطة تتكون من ٢٥ اقتراحا. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير المملكة المتحدة المستمر لمساهمة الأمم المتحدة ووكالاتها في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

تتفق المملكة المتحدة مع تقييم السيد لانغ لخطورة التهديد الذي تمثله القرصنة، التي حددها أيضا بوضوح للغاية السفير تشوركين والسفيرة رايس، ونحن نتفق أيضا مع ضرورة إيجاد حل عاجل. ونحن نرحب باقتراحات جاك لانغ للعمل، وكثير منها ما فتئنا نؤيده من خلال عمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ونحن نتفق على وجه الخصوص مع الأهمية الأساسية لضمان قدرة سجون إضافية كتدبير رئيسي لتيسير محاكمة أعداد أكبر من القراصنة المشتبه بهم الذين يتم اعتقالهم في البحر.

أنتقل أولا إلى الاقتراحات الواردة في التقرير التي تتناول خيارات المقاضاة والإيداع في السجن. كما لوحظ في التقرير، ركزت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حتى الآن على عقد اتفاقات مع دول المنطقة لقبول محاكمة القراصنة المشتبه بهم وإيداعهم السجن. ونعتقد أنه في الأجل القصير، يجب أن يظل هذا محور اهتمامنا. ويتجه الاتحاد الأوروبي نحو إبرام اتفاق بشأن المقاضاة مع موريشيوس، ومن المرجح أن تستأنف المفاوضات قريبا مع تنزانيا بشأن اتفاق مماثل، وهذا موضع ترحيب كبير. كما سيتم المضي قدما بالمناقشات في آذار/مارس، تحت رعاية فريق الاتصال، بشأن اتفاقات النقل بعد إجراء المحاكمة بين سيشيل وأرض الصومال وبونتلاند.

ومع ذلك، ونحن نتفق مع السيد لانغ على أنه من الأهمية بمكان أن يستمر العمل بالتوازي مع تطوير الهياكل القضائية والجنائية في أرض الصومال وبونتلاند وفقا لبرامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي يجري تخطيطها وتنفيذها حاليا بصورة جيدة. إن إنشاء محكمة وهياكل سجون فعالة في الصومال هو الحل الأمثل في الأجل الطويل، كما أنه سيوفر للمنطقة القدرة المستدامة على معالجة مشكلة القرصنة التي من المرجح، للأسف، أن تدوم لسنوات قادمة.

أما بالنسبة لاقتراح إنشاء محكمة صومالية غير محلية في تنزانيا، فنحن نفهم أن هذا تدبير مؤقت حتى يتم إنشاء المحاكم الصومالية المحلية. ومع ذلك، يساورنا شك في أنه سيكون من الممكن بدء عمل هذه المحكمة في إطار الجدول الزمني المتوخى.

ومن الواضح أن التنفيذ يتصل بالانتهاء من الاقتراحات الأخرى الواردة في التقرير، بما في ذلك مرافق

السجون في أرض الصومال وبونتلاند؛ واتفاقات نقل السجناء بين تترانيا والصومال، ومشروع المكتب الرامي إلى تحديث قانون مكافحة القرصنة الصومالي. كما أنه سيكون من المطلوب التعاون القوي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الصومالية.

حتى وإن توفرت أعلى درجة من الإرادة السياسية الدولية، نحن نعتقد أن الأمر سيستغرق بعض الوقت لإبرام الاتفاقات القانونية اللازمة، وتعيين الموظفين وتدريبهم، وتحديد وتجهيز الأماكن المناسبة لإنشاء محكمة غير محلية. ونلاحظ أيضا أن التقييمات المتعلقة بالتكاليف والتوقيت تبدو مستندة إلى افتراض أنه يمكن لهذه المحكمة استخدام المباني ومرافق الاحتجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولكن المحكمة الجنائية وآلية تصريف الأعمال التابعة لها ستحتاجان إلى المباني في المستقبل المنظور. ونحن مستعدون لمناقشة هذا الاقتراح بصورة أكثر، ولكننا بحاجة إلى تقييم أكثر تفصيلا للتكاليف والجدوى قبل التوصل إلى رأي مدروس.

وهناك عدد من التوصيات الواردة في التقرير التي تهدف إلى تيسير المقاضاة المحلية للقرصنة وتعزيز التعاون القضائي. ونحن نتفق مع أنه ينبغي تشجيع جميع الدول على اعتماد قوانين تصف القرصنة كجريمة تخضع للولاية القضائية العالمية في قوانينها الداخلية. ونحن نرحب بمزيد من المعلومات بشأن الاقتراحات المتعلقة بوضع إطار قانوني لاحتجازهم في البحر – وذلك هو الاقتراح ٧ – وفكرة ”التقرير الإفرادي النموذجي“، وهو الاقتراح ٨. ونحن نؤيد المناقشة في إطار فريق الاتصال لتدابير عملية أخرى من أجل تيسير سير المحاكمات، بما في ذلك إدلاء البحارة بشهاداتهم – وذلك هو الاقتراح ١٠.

فيما يتعلق باقتراحات تعزيز الحماية الذاتية للسفن – الاقتراحين ١ و ٢ – نحن نرحب بالمضي بالعمل قدما من جانب صناعات النقل البحري والتأمين للمصادقة على الامتثال لعناصر أفضل الممارسات الإدارية، بما في ذلك التسجيل مع مركز الأمن البحري – القرن الأفريقي. لكننا نتفق مع الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بشأن هذا من خلال فريق الاتصال، وبالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية.

كما دأبت المملكة المتحدة على العمل بفعالية بوصفها رئيسا للفريق العامل ١ التابع لفريق الاتصال في تعزيز التعاون مع السلطات الإقليمية في بونتلاند وأرض الصومال – وهذا هو الاقتراح ٤. وتم إنشاء عملية كمبالا كوسيلة لتنفيذ برامج بناء القدرات من خلال إنشاء آلية للتعاون التقني يمكن للحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاند وأرض الصومال من خلالها مناقشة كيفية التعاون بعضها مع بعض فضلا عن تمكين المساعدات الخارجية لجهودها في مكافحة القرصنة.

في الختام، نحن نتفق مع التقييم العام للمستشار الخاص بأنه يجب أن يكون هناك نهج شامل لمعالجة القرصنة قبالة سواحل الصومال من خلال المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية والقضائية والإصلاحية. ونحن نرحب باتفاق وزراء دول المنطقة على خطة عمل إقليمية بشأن الأمن البحري في موريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فضلا عن الاتساق بين العناصر الرئيسية لخطة العمل هذه والتوصيات الرئيسية في تقرير تقييم الاحتياجات لفريق الاتصال، التي اتفق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويجب علينا أن نوجد الإرادة السياسية لتنفيذ ما يلزم من تدابير على سبيل الأولوية، وضمان تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول والهيئات الدولية. نحن نتفق مع الرأي القائل بأن الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، ومكتب الأمم

المتحدة السياسي للصومال لديهما دور هام يؤديانه في هذا الصدد، ونظل ممتنين لهما على تعاونهما الوثيق المستمر مع فريق الاتصال، الذي يحتفظ بالدور التنسيقي الرئيسي في جميع أنحاء المنطقة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنا، أيضا، أود أن أشكر المستشار الخاص جاك لانغ على إحاطته الإعلامية الممتازة وعلى التقرير (S/2011/30) المقدم عن المسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ونحن نثني على التقرير لمستواه العالي من التفصيل والنهج المنهجي والشامل الذي اتبعه. والتقرير عبارة عن تحليل شامل لمعظم المسائل القانونية المرتبطة بالقرصنة.

إن ألمانيا قلقة للغاية إزاء التهديد المستمر وأعمال القرصنة والسطو المسلح المتزايدة في الواقع قبالة سواحل الصومال وفي المنطقة. يتعين على مجلس الأمن التصدي لهذا التهديد للسلام والأمن بطريقة شاملة.

لقد زاد القراصنة مستوى أعمال العنف التي يرتكبونها ووسعوا نطاق عملياتهم في الأشهر الأخيرة. إن القرصنة جريمة خطيرة، ولها آثار ضارة على أمن الملاحة الدولية والتجارة وسلامتهما. كما إنها تهدد وصول المعونة الإنسانية التي تشتد إليها الحاجة الماسة إلى الصومال. وتقوض الآثار المدمرة للقرصنة في نهاية المطاف جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار في الصومال. إن التكلفة الإجمالية للقرصنة هائلة – كما أشار السيد لانغ – ليس للمجتمع الدولي والدول في المنطقة فحسب، ولكن أولا وقبل كل شيء لشعب الصومال.

لقد بيَّن مجلس الأمن والمجتمع الدولي الوحدة والعزم في التصدي لمشكلة القرصنة، ولكن يجب علينا في الواقع تكثيف جهودنا. ويشارك الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في مكافحة القرصنة. فقد نشر عمليته البحرية الأولى، عملية أطلنطا، قبالة سواحل الصومال. وتشارك ألمانيا في هذه العملية منذ البداية وستواصل القيام بذلك. ويلتزم الكثير من الشركاء الآخرين. وتولت كينيا وجمهورية سيشيل المسؤولية من خلال محاكمة القراصنة وإيداعهم السجن. ويؤمل أن تحذو موريشيوس حذوهما قريبا.

ونود أن نشكر تلك البلدان على إسهاماتها المهمة. ونأمل أن ينضم المزيد من الشركاء إلى هذه الجهود.

يقترح تقرير المستشار الخاص تعزيز التدابير القائمة واتخاذ تدابير جديدة. إن كل اقتراحاته تستحق اهتمامنا الوثيق.

إن الإجراءات العسكرية والقضائية لا غنى عنها في الأجل القصير، لكن كلا منهما لا يعالج سوى الأعراض. سيتعين علينا أن نتصدى للعوامل التي تيسر القرصنة وأن ننظر إلى الحالة على البر في الصومال. لا بد أن يواصل المجتمع الدولي دعم الشعب الصومالي في جهوده من أجل استعادة السلام والأمن والتنمية في بلده. نحن بحاجة إلى إيجاد فرص اقتصادية وإلى أطراف من الدول تمنع القرصنة وتحاكم عليها في البر. وهذه مهام للشرطة وخفر السواحل وسلطات إنفاذ القانون التي لا بد من إنشائها وتعزيزها في الصومال.

لقد شهدت المحاكمات الفعالة وعمليات الإيداع في السجن للمسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح تقدما، لكنها ما برحت تشكل تحديا كبيرا. إن الإطار القانوني محدد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعكس القانون الدولي العرفي الذي يمنح جميع الدول الحق في محاكمة القراصنة. وينبغي أن تهيئ جميع الدول الظروف القانونية لتمكينها من محاكمة القراصنة بفعالية.

إننا نتفق مع الهدف، كما ورد في التقرير، بأنه لا بد أن تتم في نهاية المطاف محاكمة القراصنة وإيداعهم السجن

في الصومال. وتحقيقا لذلك الهدف، ندعم إنشاء الهياكل الملائمة في الصومال.

إن أنشطة فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وبخاصة، الصندوق الاستئماني الذي يدعم مبادراته، إسهام مفيد جدا في ذلك الصدد. لقد تم تمويل عدد من مشاريع قطاع إنفاذ القانون في الصومال عن طريق الصندوق الاستئماني. وكانت ألمانيا من بين أوائل المساهمين في ذلك الجهد، وندعو الآخرين، بما في ذلك صناعة الشحن، إلى المشاركة والتبرع بأموال.

إن إنشاء محكمة صومالية تطبق القانون الصومالي في بلد ثالث في المنطقة، بهدف نقلها إلى الصومال، قد يكون جزءا ضروريا من الحل. إنه قد يشكل عنصر دعم مهما لنظام قضائي وقانوني صومالي وليد، بدعم دولي فعال وتعيين محامين مؤهلين، من الشتات الصومالي على سبيل المثال. إنه سيجمع الجهود الصومالية والإقليمية والدولية في مسعى مشترك حقاً. ينبغي أن نواصل استكشاف ذلك الاقتراح.

وعلينا أن نسلم بأن النظام القضائي الصومالي وسجونه لا يزال يواجه عددا من التحديات، كما أشار الأمين العام في آخر تقاريره عن الصومال (S/2010/394). لا بد من تحسين النظام كي يفي بالمعايير الدولية ويحترم حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الأخرى المعمول بها. وتشيد ألمانيا وتدعم بهمة كل الأنشطة في ذلك الصدد، وبخاصة تلك التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الوقت نفسه مطلوب بذل جهود إقليمية أوسع وأقوى وتقديم دعم دولي لهما. إن دول المنطقة هي الأكثر تأثرا بآفة القرصنة. ومن شأن زيادة التعاون بينها أن يعزز بدرجة كبيرة مكافحة القرصنة. وهو سيعود أيضا بالفائدة على نظمها القضائية في مكافحة الجريمة بشكل عام. ونتطلع إلى مواصلة التعاون فيما بين الشركاء في مجلس الأمن وفي فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بغية التصدي للقرصنة في الصومال والعوامل التي تسهم فيها.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر المستشار الخاص على تقريره الرائع. لقد أشار عن حق إلى مدى إلحاح المسألة. وينبغي أن يتناول مجلس الأمن الأفكار الكثيرة والقضايا التي أثارها ويناقشها في المستقبل القريب في إطار استراتيجية المجلس الأوسع بشأن الصومال.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، السيد جاك لانغ، على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل (S/2011/30). ونريد أيضا الإعراب عن شكرنا للأمين العام المساعد ستيفان ماتياس على إحاطته الإعلامية. ونرحب باعتراف المستشار الخاص بأن الاستجابة القانونية للقرصنة لا بد أن تكون في إطار نهج شامل متعدد الأبعاد. وتواصل حكومتي دراسة الجوانب القانونية للتقرير واستعراضها.

ما برحت جنوب أفريقيا قلقة بالغ القلق حيال التحديات المتعددة التي تواجه الصومال، بما في ذلك القرصنة قبالة السواحل. وكما ذكرنا في مناسبات كثيرة، ينبغي التصدي للقرصنة في المياه الصومالية في السياق الأوسع لتناول السلام والأمن والتحديات الاقتصادية والإنسانية التي تواجه البلد.

يشير المستشار الخاص في تقريره إلى الأمين العام، إلى أن جهود مكافحة القرصنة لن تكلل بالنجاح إلا عند اتخاذ مجموعة من التدابير. غير أننا سنذهب إلى أبعد من ذلك ونقول إن مسألة القرصنة لن تحل حقا إلا عندما يتم التصدي بالكامل للنزاع في الصومال وللتحديات السياسية هناك.

ويسعدنا أن الاقتراحات الواردة في تقرير المستشار الخاص تمضي إلى أبعد من الضرورات القانونية وتدمج الأبعاد الاقتصادية والوقائية للقرصنة. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي على الشعور الوارد في الفقرة ٨١ من التقرير، الذي يقول فيه المستشار الخاص إن

”استئصال القرصنة يتطلب تطوير بدائل اقتصادية كي لا يفسد ’اقتصاد القرصنة‘ النظام الاقتصادي الصومالي برمته ولمنح أمل للشباب الذي يعتقد في أغلب الأحيان أنه ليس له مستقبل“.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة الرأي القائل إن التصدي لآفة القرصنة سيتطلب نهجا شاملا يعالج إثنين من الأسباب الكامنة للمشكلة هما: الإلقاء غير المشروع للنفايات السمية والاستغلال غير المشروع للموارد البحرية الصومالية. وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح ١٧ في التقرير، الذي يدعو فيه المستشار الخاص إلى إنشاء لجنة للتحقيق في الصيد غير المشروع والتلوث البحري.

وفيما يتعلق بالبعد القانوني للقرصنة في الصومال، نحن نتطلع إلى المشاركة المستمرة لمجلس الأمن بشأن الخيارات التي اقترحها الأمين العام ومستشاره الخاص، السيد جاك لانغ. وعند النظر في تلك الاقتراحات، ينبغي أن تشكل جهودنا الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني والمعايير القانونية المطبقة على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، والأنشطة الأخرى في المحيطات.

وينبغي أيضا أن يسعى أي جهد للتصدي للتحديات المتعددة للقرصنة إلى بناء القدرة في النظام القانوني الداخلي ومؤسسات إنفاذ القانون في الصومال، حتى يبقى الصومال مركز الاستراتيجيات الطويلة الأجل للتصدي بفعالية لآفة القرصنة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مساعدة دول المنطقة فيما يتعلق بالمحاكمات. وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح لجهود كل الدول التي أخذت على عاتقها مسؤولية محاكمة القراصنة المزعومين، وبخاصة شقيقاتنا كينيا وسيشيل وموريشيوس. ونؤيد دعوة الدول إلى تجريم القرصنة في إطار ولاياتها القضائية الوطنية. وفي ذلك الصدد، ينبغي تقديم المساعدة إلى دول المنطقة في جهودها لمحاكمة القراصنة وإيداعهم السجن.

وفي الختام، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه مع صومال مستقر ومزدهر، سيتم التغلب على تحديات القرصنة قبالة سواحل الصومال. ولذلك ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الصومال في تحقيق السلام والاستقرار اللذين يستحقهما. لا ينبغي أن يكون استثمار المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة غير متناسب مع جهوده لمكافحة الأسباب الجذرية للقرصنة على البر والتصدي على نحو شامل للتحديات التي تواجه الصومال.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن اشارك الوفود السابقة الإعراب عن تقديرنا للمستشار الخاص جاك لانغ على إحاطته الإعلامية وتقريره الشامل والمتعمق (S/2011/30). كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد ستيفان ماتياس على تعليقاته والسفير علمي دوالي، الممثل الدائم للصومال، على بيانه.

يقدم تقرير السيد لانغ، إلى جانب تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/394) أساساً متيناً لتحليل متعمق واستجابة فعالة من جانب المجلس للقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وتثمن البرازيل، بصفة خاصة، جانبين من تقرير السيد لانغ، أحدهما منهجي والآخر موضوعي. يشمل الجانب الأول المشاورات

المكثفة مع العديد من أصحاب المصلحة، التي شكلت أساسا لاستنتاجات التقرير وتوصياته. أمّا الجانب الثاني، فهو الجهد المبذول لمواجهة الأوجه العديدة للمشكلة، بما في ذلك الوجه الاجتماعي – الاقتصادي. وفيما التقييم المستفيض لمضمون التقرير ما زال جارياً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية.

إن الوثيقة تبرز عامل الإلحاح على البحث عن الحلول المستدامة لمسألة القرصنة والسطو المسلّح في البحر قبالة سواحل الصومال. وهذا الإلحاح بادٍ بوضوح عندما يتعلق الأمر بالحالة السياسية والأمنية في الصومال، وفقاً لحقيقة ما جاء في التقرير من أن المتمردين يستفيدون من القرصنة. وهذا التعاون بين الجريمة والإرهاب، الذي يبدو مستنداً حالياً إلى مجرد المصلحة المتبادلة على الصعيد المحلي، ينبغي مكافحته بفعالية قبل أن يصبح تحالفاً حقيقياً يمكنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يعمل المجلس على تنفيذ التوصيات المتعلقة بمكافحة القرصنة بطريقة تتماشى مع الجهود التي نبذلها من أجل الصومال، ولا سيما قرارنا القاضي بإقرار تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والنظر في توصيات الاتحاد الأفريقي المعلّقة.

ويسعدنا أن تقرير السيد لانغ يسعى إلى ترجمة نهجنا الشامل المشترك حيال مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال إلى توصيات ملموسة، ترمي إلى منع القرصنة وقمعها. فبالنسبة إلى منعها، نرحب بالانتباه الذي أولاه بحق للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الساحلية في الصومال، ولصيد الأسماك وإغراق النفايات السامة بشكل غير قانوني. ويبدو أن الدعم لخلق الوظائف، ولا سيما للشباب، أمر رئيسي في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، من شأن مساعدة الصومال على إصلاح إطاره القانوني المتعلق بمكافحة القرصنة وبالقوانين البحرية أن تكون مفيدة للغاية إذا توسعت لتشمل قمع صيد الأسماك وإغراق النفايات السامة في المياه الصومالية بشكل غير قانوني.

وثمة جانب شامل آخر في التقرير هو تأكيده على أهمية تعزيز وتنفيذ عملية كمبالا. فالتعاون بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وصوماليلاند وبونتلاند في مكافحة القرصنة يمكنه أيضاً أن يكون تدبيراً لبناء الثقة بغية معالجة المسائل السياسية الحساسة في المدى البعيد. وفي هذا الصدد، فإن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، من خلال مكتبيه الإقليميين في هارغيزا وغاروي وتزايد ظهوره في مقديشو، يمكنه أن يؤدي دوراً أساسياً في دعم عملية كمبالا، وتنفيذ توصيات السيد لانغ المتعلقة بالإدارات الإقليمية.

ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن محاكمة المحرّضين على أعمال القرصنة. فهذا الإجراء ضروري لمواجهة المشكلة بطريقة مفيدة. وإن تشجيع القطاع الخاص على فعل المزيد بشأن منع وقمع أعمال القرصنة، وحماية حقوق البحارة الذين يقعون ضحايا القرصنة، وتمويل الجهود الدولية، أمر إيجابي أيضاً. والعديد من الشركات البحرية التي تستفيد من الجهود الدولية لتوفير الأمن قبالة ساحل الصومال يمكن تشجيعها أيضاً على الامتثال لأفضل الممارسات الإدارية التي توافق عليها الصناعة نفسها. والبحارة – وهم حتى الآن أكثر ضحايا القرصنة قبالة سواحل الصومال – ينبغي حمايتهم أيضاً على نحو أفضل من حيث منع القرصنة وتوفير المساعدة خلال حالة الاختطاف وبعدها. ويمكن كذلك لتعاون القطاع الخاص أن يكون تعاوناً رئيسياً لتعزيز القضايا ضد القراصنة المشتبه فيهم ومحرّضيهم، حسبما يبرزه التقرير.

وبالنسبة إلى المسألة المركزية المتمثلة في الآليات القضائية، نقدّر اقتراح المستشار الخاص المتعلّق بالبدائل التي

يمكنها أن تؤدي إلى إضفاء الطابع الصومالي على الاستجابة. وثمة جانب رئيسي لتلك التوصية، حسبما نرى، هو تعزيز سيادة القانون في الصومال، وإرساء القدرات القضائية والجزائية في بونتلاند وصوماليلاند. ونحن نتفق تماماً مع هذا الرأي. ونعتقد أيضاً أن الحلول الجديدة المقترحة في تقرير السيد لانغ تتماشى مع الجهود الرامية إلى تحسين الحلول القائمة حالياً في المدى القريب.

وعلى الرغم من أن التحديات كبيرة ووسائل التغلّب عليها معقّدة، أكرر من جديد دعم وفدي بنشاط لمكافحة الإفلات من العقاب في المياه قبالة سواحل الصومال، وتحقيق السلام والاستقرار في تلك المياه، وقبل كل شيء في الصومال نفسه.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لا يسعهما أن يغضّا الطرف عن الصومال، وأنا أعلم، أنهما لن يغضّا الطرف عنه في هذا المنعطف الخطير. فمدى أنشطة القرصنة أخذ في التوسع إلى البلدان المجاورة، وعدد أعمال القرصنة المبلّغ عنها آخذ في التزايد، فضلاً عن عدد الضحايا. والدرجة العالية من التطور في شن الهجمات تتزايد أيضاً. وإن عدد المختطفين على أيدي القراصنة مؤثّر ومقلق على السواء. أمّا الضحايا الآخرون، ولعلّهم أقل ظهوراً أو لا يؤتى على ذكرهم كثيراً في الأخبار، فهم الصوماليون أنفسهم، المحكوم عليهم في حياتهم اليومية أن يعانوا من التأثير الاجتماعي المهلك.

إن الأمم المتحدة، من خلال برامجها وصناديقها، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات والمانحين الآخرين على الصعيد الدولي، وبالتنسيق مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، لديهم جميعاً دور يؤدونه في التصدي للموضوع قيد البحث، بأبعاده المختلفة. ويتعين زيادة توفير الدعم لهم في مكافحة القرصنة والتصدي لأسبابها الجذرية وتأثيرها العام في الصومال. وإن زيادة التمويل، بما في ذلك التبرعات، لا يمكن تجنّبها. فتكلفة التخاذل عن العمل من شأنها أن تكون باهظة، وباهظة جداً.

لهذه الأسباب أود، على غرار الآخرين، أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام، السيد جاك لانغ، على تقريره المفصّل، والشامل، ولا بد لي أن أضيف المقلق جداً. (S/2011/30) وأشكر أيضاً زميلنا الصومالي على ملاحظاته، ونحيط علماً بالنقاط التي أثارها الأمين العام المساعد. فلقد قدّم لنا المستشار الخاص نظرة شاملة ودقيقة عن الحالة على الأرض. علاوة على ذلك، قدّم لنا مجموعة مقترحات للتغلّب على التحدي الصعب الذي يواجهنا اليوم في مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال – وهو تحدٍ للصومال في بادىء الأمر، وللمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

وتقف البرتغال على أهبة الاستعداد للعمل على تلك المقترحات، بغرض منع القرصنة والمعاقبة عليها في المنطقة. ونحن نعتقد أن نجاح أي استراتيجية حيال هذه المسألة يتمثّل في تمكين الصومال، وفي ضرورة توفير قدرات إضافية للصومال في المستقبل القريب لمكافحة هذه الظاهرة من الداخل. وسوف ننظر في تنفيذ هذه المقترحات كأدوات محتملة لتعزيز بناء المؤسسات وسيادة القانون، وتشجيع النشاط الاقتصادي الذي يكفي لإحراز التقدم السليم والسلمي في البلد.

ونحن نعلم جميعاً أن الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال تكمن في الداخل، وليس في البحر. وهي موجودة في الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن الحالة المتواصلة من الصراع وعدم الاستقرار، والمؤسسات الضعيفة لمكافحة الإفلات من العقاب، والمشاكل الإنمائية الخطيرة.

وهذه الظروف تجعل من الصعب بصورة خاصة أمام الصوماليين أن يجدوا البدائل لاقتصاد يتزايد فيه تأثير القرصنة.

وعلى الرغم من التعقيد الذي يتصف به الموضوع، استطاع المستشار الخاص أن يعرض علينا نهجاً بسيطاً. يجب أن نحسّن الحلول التي يجري تنفيذها حالياً. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها دول المنطقة، والمنظمات الإقليمية، وندعو إلى استمرار انخراطها لتنفيذ هذا الغرض. لكننا نتفق مع المستشار الخاص على أننا يجب أن نبحث أيضاً عن حلول جديدة، ذات طابع اقتصادي وأمني وقضائي – جزائي. وفي هذا الصدد، نحن مستعدون للعمل في المجلس على المساعدة في التوصل إلى نتيجة عاجلة على أساس هذه المقترحات.

وبالنسبة إلى التدابير الجديدة المذكورة في التقرير، تؤيد البرتغال بشدة النهج المقترح المتعدد الأبعاد، الذي يتألف من ثلاثة أجزاء متساوية الأهمية برأينا وهي – المكونات الاقتصادية والأمنية والقضائية/الإصلاحية، بما في ذلك ضرورة الاستثمار في البرامج الفعالة لإعادة الإدماج الاجتماعي في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلد، بغية إتاحة العمالة القانونية للسجناء، وبناء مستقبلهم بعد تنفيذ الحكم الصادر في حقهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضاً، في هذا السياق، لحالة الأطفال ومعالجتهم، الذين اجتذبتهم القرصنة أو عبّأتهم، والذين ينتهي بهم المطاف في قبضة العدالة.

علاوة على ذلك، نرحب باهتمام خاص كتكملة للمحاكم المخصصة في بونتلاند وصوماليلاند، بالاقتراح القاضي بإيجاد محكمة صومالية مخصصة أخرى خارج أرض الصومال، يُقتَرح الآن أن تكون في أروشا. إنه حل يثير الاهتمام ويقوم على تلاقي الأفكار والمقترحات المحددة التي يعكف بلدي على وضعها ومناقشتها في إطار فريق الإتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. إنه حل يبدو مرناً ومفيداً بما فيه الكفاية للمساعدة على اجتذاب الدعم الدولي لبناء القدرات، الذي يلبي الإحتياجات التي تطرأ على الأرض وبسرعة لأنه يعتمد على المرافق القائمة.

وسوف نواصل المشاركة في عملية التفكير هاته وفي تقديم خبراتنا لتطبيق هذه الاقتراحات في المناقشات القادمة في المجلس.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد جاك لانغ على التقرير (S/2011/30) الذي عرضه علينا، وأن أعرب عن تقديري للملاحظات التي أدلى بها السيد ماتياس وسفير الصومال.

إن المشهد المقدم، ولا سيما زيادة هجمات القراصنة، وتطورها وازدياد المدة التي يحتجز فيها الرهائن، تثير قلقا بالغا. والقرصنة هي نتيجة ضارة أخرى للأحوال الاقتصادية الهشة وللضعف المؤسسي. ومن الملح اعتماد نهج جديد يتضمن تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات التي تكفل قدرة الصومال على الحكم وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تزال المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، بالتنسيق مع مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، تمثل أمرا هاما للغاية. ومن شأن الالتزام الدائم بتقديم المساعدة لتدريب وتعزيز الجهازين القانوني والجنائي ونظام السجون، بالإضافة إلى توفير الهياكل الأساسية اللوجستية والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، تشجيع بلدان إضافية في المنطقة على المساعدة في محاكمة وسجن القراصنة، كما تفعل كينيا وسيشيل.

إن الحالة الحرجة للحكومة الاتحادية الانتقالية وقدرتها المحدودة على اعتراض القراصنة وتقديمهم إلى العدالة، وعلى تسيير الدوريات وتوفير الأمن في مياهها الإقليمية،

تستلزم اعتماد تدابير ملموسة لتيسير محاكمة واحتجاز القراصنة، وفقا للقانون الدولي الساري. إن صورة الإفلات من العقاب التي وصفها السيد لانغ تبعث على الأسى. وفي ذلك الصدد، فإن كبح الاتجار بالأسلحة عبر خليج عدن وفرض جزاءات انتقائية على أهم القادة وحماتهم سيسهم إلى حد كبير في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة.

وقد أكد فريق الرصد المعني بالصومال أن نقل الأسلحة إلى الصومال، وإن ظل ثابتا وضيق النطاق، فإن أثرها مدمر في سياق الصراع المسلح المستمر وانعدام سلطة مركزية فعالة وتفاقم الأزمة الإنسانية. وقد شدد الفريق على أن تزايد أعمال القرصنة يُعزى جزئيا أيضا إلى عدم تنفيذ حظر توريد الأسلحة. ووفقا للقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، ينبغي أن تشمل الجزاءات كل من يعيق إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية في الصومال.

وتؤكد كولومبيا على أسبقية عنصري الولاية القضائية والمؤسسات الإصلاحية في أي استراتيجية دولية لمكافحة القرصنة. كما نشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال تقع على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاقتراح المتعلق بإصلاح الإطار القانوني الجنائي والإجرائي ليشمل الأحكام التي تسمح بالتحقيق مع القراصنة ومحاكمتهم.

وقد أصبحت القرصنة من أكثر الأنشطة ربحية في الصومال ويستخدم مرتكبوها جزءا من الفدى لتحسين ترساناتهم ولجعل عملياتهم أكثر فعالية. وبينما نسعى إلى القضاء على الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المجرمون، من الضروري تطوير بدائل اقتصادية للسكان وكفالة أن يرى المجتمع الجريمة على أنها نشاط يحد من خياراته الإنمائية.

لقد اقترح تقرير السيد لانغ تشجيع أنشطة ذات كثافة عمالية أكبر لغير المهرة، مثل مصائد الأسماك وعمليات الموانئ وتصدير الماشية. إن هذه الاستثمارات التي تؤدي إلى نتائج دائمة من خلال الحيلولة دون ازدياد اتكال السكان على صناعة الإجرام القائمة على القرصنة، ستكون تكلفتها في الأجل الطويل أقل على المجتمع الدولي.

إننا على اقتناع بأن الأمم المتحدة يجب أن تقود الاستجابة الدولية لتلك المشكلة المتفاقمة وبأن الحل الثابت والدائم يتطلب نهجا شاملا تجاه تحقيق الاستقرار وتعزيز الدولة في الصومال. والنداء الذي أطلقه السيد لانغ لاتخاذ إجراء عاجل استحق أن ننظر فيه على نحو كامل.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المستشار الخاص للأمين العام، السيد جاك لانغ، على تقريره ومقترحاته، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ماتياس، على دعم تلك الاقتراحات، وأشكر الممثل الدائم للصومال على بيانه.

إن القرصنة لا تشكل تهديدا على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل هي أيضا ظاهرة آخذة في التفاقم، كما يؤكد التقرير المعروض علينا (S/2011/30). فالوسائل التي في أيدي القراصنة تزداد تطورا، كما شرح السيد لانغ، وعدد الهجمات يتزايد، ومساحة منطقة العمليات تتوسع باستمرار.

وفي مواجهة هذه الظاهرة، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء. وقد يَسّر مجلس الأمن إنشاء إطار قانوني لنشر أسطول كبير من السفن في البحر. ولكننا رأينا أن الوسائل العسكرية غير كافية. فالقمع يجب أن يكمله ترتيب قانوني وقضائي ستسن في إطاره محاكمة القراصنة الذين تلقي القبض عليهم السفن في البحر وسجنهم في ظروف مناسبة. وحاليا، يطلق سراح تسعة من كل عشرة قراصنة نظرا لانعدام القدرة على إتخاذ الإجراءات القضائية والإصلاحية.

وفي ذلك الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2011/394)، الذي تم إعداده عملا بالقرار ١٩١٨ (٢٠١٠). ويحدد ذلك التقرير مختلف الخيارات الممكنة لإيجاد حل للجوانب القانونية لمكافحة القرصنة. وقد حان الوقت لاتخاذ القرار.

ولدى دراستنا تلك الاقتراحات، حددنا عددا من المعايير ذات الأولوية في نظرنا. أولا، يجب أن نوجد حلولا سريعة. وقد أكد تقرير السيد لانغ على الطابع الملح لذلك الشرط. ومن ثم، يجب أن يكون الحل واقعيا. ويجب أن نأخذ في الاعتبار الخيار الأكثر فعالية من حيث تكلفته والأكثر فائدة من بين الخيارت الواردة في التقرير. وأخيرا، يجب أن نوجد حلا دائما، وتستطيع الصومال أن تمتلكه وتديمه في نهاية المطاف.

ومن ذلك المنظور درسنا تقرير السيد لانغ وجميع الاقتراحات الـ ٢٥ الواردة فيه. وفي المجال القانوني، فإن المسارات التي اقترحها التقرير واضحة. ولمعالجة أوجه القصور القانونية، اقترح التقرير استكمال التشريع الصومالي بشأن القرصنة من أجل تعزيز تجريم القراصنة وجانب الولاية القضائية للتعامل معهم. وللتعجيل بمحاكمة العدد المتزايد من القراصنة، يقترح تأسيس نظام قائم على محكمة صومالية تتجاوز الحدود الإقليمية، ويكون مقرها في أروشا بتترانيا، ومحكمتين متخصصتين، إحداهما في صوماليلاند والثانية في بونتلاند، وأخيرا، يقترح التقرير بناء ثلاثة سجون في صوماليلاند وبونتلاند، من أجل التصدي للنقص الصارخ في الهياكل الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الإصلاحية.

إن تلك الاقتراحات تستجيب للحالة الملحة. ويمكن تفعيلها خلال أقل من عام. وهي اقتراحات واقعية. وتقدر تكلفتها بمبلغ ٢٥ مليون دولار، وهي تكلفة منخفضة بالمقارنة مع إجمالي تكلفة القرصنة الحالية المقدرة بقيمة ٧ بلايين دولار. وأخيرا، تبدو لنا تلك الاقتراحات قابلة للاستدامة لأنها تربط الصومال بشكل وثيق، ليس ببناء القدرات في منطقتي بونتلاند وصوماليلاند فحسب، بل أيضا بإنشاء محكمة، على الرغم من وجودها في تترانيا، فإنها ستكون في المقام الأول محكمة صومالية. والتقرير واقعي لأنه يقترح أن تكون المسارات الجديدة مكملة للعنصر المتعلق بالولاية القضائية والعنصر الإصلاحي، المعمول بهما حاليا في عدد من دول المنطقة ويمكن زيادة الدعم الدولي لهما في المستقبل.

لقد كرس الأمين العام ومستشاره الخاص الكثير من الوقت والجهد في تقديم الخيارات لمجلس الأمن لتغيير النموذج السائد في المحيط الهندي. ومن مسؤولية مجلس الأمن الآن أن يترجم تلك الاقتراحات إلى إجراءات. وتحقيقاً لذلك، تشجع فرنسا بدء المفاوضات على مشروع قرار لمجلس الأمن يجسيد أكثر التوصيات وجاهة في تقرير السيد لانغ. وسيكون من الأهمية الأساسية متابعة تنفيذ أي قرار قد نتخذه. وتقرير لانغ يقترح أن يتولى هذه المتابعة شخصية تتمتع بالخبرة. ولكفالة أفضل تنسيق ممكن للعمل في البر والبحر، وتكامل عمل الأمم المتحدة في الصومال، يمكننا أن نعهد بمهمة متابعة تنفيذ الاقتراحات إلى نائب للممثل الخاص للأمين العام يعمل مع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أوغستين ماهيغا.

أخيراً، أود أن أُذكِّر بأهمية كفالة التمويل لتنفيذ الاقتراحات التي نوصي بها. ويؤكد السيد لانغ أن ثمة آلية ذات صلة بالموضوع قائمة بالفعل – ويقصد الصندوق الاستئماني لفريق الاتصال المعني بالقرصنة. والغرض منه تعزيز القدرات القضائية والإصلاحية لبلدان المنطقة. وعلى المجتمع الدولي ككل، إلى جانب الأفراد والهيئات المعنية بمكافحة القرصنة المساهمة في تلك الآلية. وبغية دعم

الصندوق الاستئماني، تؤيد فرنسا من حيث المبدأ عقد مؤتمر دولي للمانحين حالما ينتهي مجلس الأمن من عمله.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام للمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، على إحاطته الإعلامية الشاملة وتحليله المتعمق للخيارات القانونية المتاحة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونقدر الملاحظات الإضافية التي قدمها الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، كما نشكر ممثل الصومال على مشاركته في هذه الجلسة.

إن تفشي ظاهرة القرصنة بشكل متزايد واتساع نطاقها على نحو سريع في خليج عدن يهدد سلامة السلطات الوليدة في الصومال وبونتلاند. كما أنها لا تهدد بتقويض المكاسب الهشة التي حققها المجتمع الدولي في منطقة القرن الأفريقي فحسب، بل وتهيئة بيئة خصبة للتطرف والعنف.

لذلك، فإننا نشاطر المستشار الخاص إحساسه بالحاجة الملحة إلى القيام بعمل سريع للتصدي لهذا التهديد. ونوافقه الرأي أيضاً بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة لقمع القرصنة والحيلولة دون تكرارها. ولهذه الغاية، نرحب بتوصياته من أجل تحسين المكون التشغيلي لمكافحة القرصنة، كتوسيع نطاق الحماية الذاتية، وتعزيز العمليات البحرية ومواءمتها، وتكثيف مراقبة خط الساحل الصومالي. ونرحب كذلك بالمكونين القضائي والإصلاحي لمكافحة القرصنة، خصوصاً الإجراءات الرامية للتغلب على العراقيل القانونية لمحاكمة المشتبه بقيامهم بالقرصنة.

غير أننا نعتقد أن فعالية هذه الإجراءات تتوقف على القضاء على القيود الآنية المتمثلة في تنسيق المحاكمة الدولية للقراصنة وتوثيق الشراكات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الرامية إلى قمع القرصنة وحماية السفن المعرضة للخطر التي تبحر في المياه قبالة سواحل الصومال، كعملية أطلنطا التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، وعمليتي تحالف الحماية ودرع المحيط لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والقوات البحرية المشتركة، يجب إدماجها في إطار متسق.

وكما سمعنا، فإن ٩ من كل ١٠ قراصنة لا يحاكمون نظراً لانعدام إطار تشريعي دولي واضح. وعلى الرغم من أن المادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقرار ١٩١٨ (٢٠١٠) كلاهما يُعرف القرصنة بأنها عمل إجرامي، فإن قليلاً من دول المنطقة هي التي أدخلت هذا التعريف في قانونها الجنائي. لذلك، فإننا ندعو إلى اعتماد إطار تشريعي دولي متسق لمعالجة هذه الثغرات المتبقية وحالة انعدام اليقين في القانون الدولي.

ونرى أن مجلس الأمن قد أرسى سابقة في هذا المضمار. ففي القرار ١٩٥٠ (٢٠١٠)، أكد المجلس على أهمية مواصلة تعزيز جمع الأدلة على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وحفظها وتقديمها إلى السلطات المختصة. ولابد أيضاً من التوصل إلى اتفاقات أخرى فيما يتعلق بتبادل السجناء ووضع تعريف موحد للقرصنة وإجراءات موحدة لجمع الأدلة ومعايير الولاية القضائية.

وتحيط نيجيريا علماً بأن المستشار الخاص اقترح مجموعة من الإجراءات لمنع القرصنة. وانطلاقاً من ذلك، يتعين على المجلس تقديم الدعم لآلية داخلية مكملة لجهود المجتمع الدولي للتصدي لهذا التهديد. ولذلك، نؤيد توصيات المستشار الخاص بشأن ضرورة إنعاش الصناعة المحلية وإصلاح المؤسسات القانونية الوطنية. ولطالما كان من رأي نيجيريا أن القرصنة عرض من أعراض الصراع الداخلي في الصومال وغياب هياكل الحكم. والحل الطويل الأمد للقرصنة يتوقف على تحسين استقرار الصومال ومساعدة

الصوماليين على إقامة دولة بمؤسسات حكم قابلة للبقاء وقادرة على كفالة احترام سيادة القانون والنهوض بالسلام والمصالحة. ونجدد نداءنا لتقديم مساهمات سخية للصندوق الاستئماني لهذا الغرض.

ولكن، علينا أن نقر باضطراب البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية التي يجب أن يجري فيها ذلك. ونلاحظ بقلق بالغ ازدياد تطور القراصنة. ففي عام ٢٠٠٩، بلغ الدخل من القرصنة في بونتلاند قرابة ٨٢ مليون دولار، مقارنة بـ ١٦ مليون دولار هي كل إيرادات بونتلاند. وقد انحسرت الصناعات التقليدية من صيد الأسماك وتجارة الماشية. إضافة إلى ذلك، فإن الممرات البحرية الدولية التي كانت تعج بالحركة يوماً، قد أعاقتها القرصنة بشكل كبير.

وعليه، ثمة حاجة ملحة لتجريم القرصنة ومحاكمة القراصنة. ولا بد للمشرعين من سن قوانين واضحة وقابلة للتطبيق وإنفاذها من خلال قضاء وقوة شرطة يتسمان بالعدل والإنصاف. وكخطوة أولى، نشجع البرلمان الصومالي على سن قانون يجرم القرصنة. وينبغي لدول المنطقة أن تتخذ هي الأخرى إجراءات مماثلة بموجب قوانينها الوطنية، ووفقاً للقرار ١٩١٨ (٢٠١٠). وبالنظر إلى الآثار السلبية للصيد غير القانوني والتلوث البحري، تؤيد نيجيريا تأييداً تاماً توصية المستشار الخاص بشأن إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في ادعاءات الصيد غير القانوني وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية.

والقرصنة هي أحد العراقيل الكثيرة التي يتعين على المجلس إزالتها في سعيه إلى تحقيق استقرار الصومال والقرن الأفريقي. وتقرير المستشار الخاص (S/2011/30) إسهام مفيد في الجهود الحالية لمعالجة المشكلة. ونرى أن اقتراحاته البناءة تتطلب دراسة متأنية وأكثر تعمقاً. والإجراءات التي حددها المستشار الخاص سوف تتعزز أكثر بالدعم الدولي المكثف والتنسيق من خلال ترتيبات إقليمية.

وأخيراً، إن حل المشكلة القائمة قبالة سواحل الصومال سيتطلب معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في صوماليلاند.

السيد هرديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للسيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام للمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وللسيد ستيفن ماتياس الأمين العام المساعد، على إحاطتيهما الشاملتين والمفيدتين بشأن المشاكل قبالة سواحل الصومال. أود أيضاً أن أشكر ممثل الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال على منظوره بشأن المسألة.

لقد اطلعنا باهتمام على تقرير السيد لانغ بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2011/30). إنه تقرير شامل ويتضمن العديد من التوصيات المفيدة. وهو يسترعي انتباهنا إلى حقيقة مزعجة، وهي أن القراصنة الصوماليين يعملون في نطاق يبتعد أكثر فأكثر عن السواحل الصومالية. انتقال الهجمات إلى جنوب وشرق المحيط الهندي يبين قدرة القراصنة على التكيف بغرض الالتفاف على الممر الأمني الذي فرضته القوات البحرية وعلى مد سطوتهم إلى مساحات تبعد ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١ ٢٠٠ ميل من الساحل الصومالي. لقد أصبحت القرصنة أكثر تقدما وتعقيدا وتحولت إلى نشاط منظم مربح. بل إن القرصنة، حسبما جاء في تقرير السيد لانغ، ما فتئت تتحول إلى نشاط تجاري منظم. فقد طور القراصنة هياكل دعم ضخمة يمكنهم بواسطتها من حجز السفن المختطفة والإبقاء على أطقمها رهائن مدة أشهر عديدة بينما يواصل أربابهم وأنصارهم المفاوضات على مبالغ الفدية. ومما يبعث

على القلق بشكل خاص أن القراصنة طوروا أسلوب عمل ونمط حياة للتعايش مع المنظمات الإرهابية.

واستنادا إلى بيانات المكتب البحري الدولي، وقع في الأسر في عام ٢٠١٠ رقم قياسي من الأشخاص – ١ ١٨١ بحارا – في أيدي القراصنة في مختلف أنحاء العالم، كانت الهجمات الصومالية مسؤولة عن ١ ٠١٦ أسيرا منهم. وفي الوقت الحاضر يحتجز القراصنة الصوماليون ٢٨ سفينة على متنها أكثر من ٦٣٨ فردا من أفراد أطقمها. وأثناء عام ٢٠١٠ اختطفت ٥٣ سفينة على نطاق العالم، ٤٩ منها اختطفها القراصنة الصوماليون. وبالمقارنة بأرقام عام ٢٠٠٩، شهدت هجمات القرصنة في عام ٢٠١٠ زيادة بنسبة ١٠ في المائة، وكان العدد الإجمالي ٤٤٥ هجمة.

الدراسات الصادرة عن مختلف مراكز الدراسات تفيد بأن القرصنة البحرية تكلف الاقتصاد العالمي ما بين ٧ و ١٢ بليون دولار في السنة. والأرقام التي أسوقها أرقام عالمية ينبغي أن تقارن بالأرقام التي ساقها السيد لانغ، التي ربما تخص تكاليف القرصنة الصومالية وحدها. مع ذلك، وحيث أنه توجد بعض الاختلافات هنا، أود أن أتيقن في مرحلة ما من دقة الأرقام، ولكن التكاليف قريبة بالتأكيد من ٧ إلى ١٠ بلايين دولار. وهذه الأرقام تبعث على شديد القلق لدى المجتمع الدولي.

شيوع انعدام الاستقرار المتواصل في الصومال لا يسمح برد فعال على مشكلة القرصنة، رغم أن الحكومة الاتحادية الانتقالية حدّدت مناهضة القرصنة باعتبارها مجالا واسعا للتعاون بموجب عملية كمبالا. ولذلك ينبغي إحياء العملية ويلزم تنفيذ مشروع كبير لبناء القدرة في مجالات قوى الأمن والشرطة والأطر القانونية والتشريعية ونظم الولايات القضائية والإصلاحية وما إلى ذلك.

إننا نتفق مع المستشار الخاص للأمين العام على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي للتصدي لمشكلة القرصنة. ويتعين إيجاد نهج شامل للتصدي للمشكلة لمعالجة هذه المسألة الخطيرة. وفي هذا السياق يود وفدي أن يقترح التدابير التالية.

يجب تعقب مسار الأموال المدفوعة كفدية إلى مختلف أنحاء العالم تعقبا مشددا، وهي مهمة أنيطت بالانتربول في الاجتماع العام السادس لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. فالمستفيدون من أموال الفدية يجب مقاضاتهم بجرم التشجيع على القرصنة. وينبغي النظر في جعل العمليات البحرية تحت رعاية الأمم المتحدة الخيار المفضل. وإن السواحل الصومالية يجب تطهيرها من خلال تحديد ممرات ومناطق عازلة، كما يجب تعقب أثر سفن الصيد حول السواحل الصومالية. وينبغي سن القوانين الوطنية على سبيل الأولوية لتجريم القرصنة حسبما هي معرفة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإن القراصنة المقبوض عليهم قبالة السواحل الصومالية ينبغي مقاضاتهم ثم سجنهم إذا ثبت الجرم عليهم، حسبما ينص عليه القرار ١٩١٨ (٢٠١٠). وهذا الاقتراح الأخير سبق أن طرحه، على ما اعتقد، زملاء آخرون.

الأنشطة الإجرامية في المياه الدولية تشكل تهديدا خطيرا للهند، البلد المحبو بسواحل يتجاوز طولها ٥٠٠ ٧ كيلومتر. ويمر جزء كبير من تجارتنا عبر خليج عدن، يقدر بـ ١١٠ بلايين دولار سنويا تقريبا. وما يقرب من ٢٤ سفينة تحمل العلم الهندي للنقل تقطع مياه خليج عدن كل شهر. وبالإضافة إلى ذلك يشكل المواطنون الهنود أكثر من ٦ في المائة من مجموع البحارة العاملين في شركات الشحن البحري الدولية. وبالتالي فإننا نحرص حرصا شديدا على ضمان أمن حركة سفن الملاحة البحرية قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن وفي بحر العرب.

ما فتئت الهند منخرطة بحماس في عمليات مناهضة القرصنة. وقد بدأت قوات البحرية الهندية في إرسال دوريات مناهضة القرصنة إلى خليج عدن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتنتشر ٢٣ سفينة تابعة للبحرية الهندية في خليج عدن منذ ذلك الوقت. وبالإضافة إلى الحماية المرافقة للسفن الحاملة للعلم الهندي، وفرت البحرية الهندية الحماية لسفن بلدان أخرى. فقد وفرت البحرية الهندية حماية مرافقة لما مجموعه ٤٨٧ ١ سفينة، بينها ٣٢١ ١ سفينة حاملة لعلم أجنبي من مختلف البلدان، في خليج عدن منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتم إحباط ٢٦ محاولة اختطاف سفن من قبل القراصنة، ولم يتمكن القراصنة من اختطاف أي سفينة متمتعة بالحماية المرافِقة الهندية. كما أقمنا مركز اتصالات يعمل ٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع، ضمن الإدارة البحرية الهندية، للقيام بمهام التنسيق والتيسير في حالة حدوث قرصنة.

وبالنظر بعين الجدية في حوادث القرصنة التي تشتمل على مراكب الدهو، التي وقعت مؤخرا، أعلنت الهند حظرا على عمليات مراكب الدهو الهندية في المناطق التي تكثر فيها أعمال القرصنة. وبما أن المنطقة المعرضة بقدر أكبر للقرصنة قد امتدت إلى الشرق، فقد قامت البحرية الهندية بنشر وحدات إضافية في شرق وشمال شرقي بحر العرب. كما نشرت البحرية الهندية وحدات تعمل قصرا في المنطقة الاقتصادية لسيشيل وموريشيوس، وما فتئت سفنها وطائراتها تقوم بدوريات منتظمة في المياه الواقعة قبالة ملديف. وفي أعقاب هذه التطورات لم تقع أي حوادث اختطاف في شرق بحر العرب منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في أعقاب حادثة أو حادثتين منفصلتين وقعتا فجأة أثناء مدة قصيرة جدا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وتنخرط الهند انخراطا تاما، بوصفها عضوا مؤسسا في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، في جهود الفريق المبذولة لتشاطر المعلومات وتنسيق أعمال القوات البحرية في محاربة القرصنة في خليج عدن، ونشر الوعي لدى عامة الناس والعاملين في التجارة البحرية، وفحص مسائل العدالة القانونية والجنائية فيما يتصل بالقراصنة المقبوض عليهم. وفضلا عن ذلك حازت قوات البحرية الهندية قصب السبق في التعاون مع قوات البحرية التابعة لبلدان أخرى عن طريق آلية تشاطر الوعي وإزالة جوانب التضارب، من بين أمور أخرى.

وستواصل الهند المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة التعاون الفعال بين الدول للتصدي لمشاكل القرصنة. كما نعتزم الانخراط بهمة في أعمال المجلس التي سيُضطلع بها من باب متابعة التوصيات التي تقدم بها المستشار الخاص للأمين العام، لكفالة تطوير استجابات فعالة عملياتية وقانونية ومؤسسية لمشاكل القرصنة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أتقدم بالشكر إلى المستشار الخاص للأمين العام لشؤون المسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، السيد جاك لانغ، على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد ستيفان ماثياس على إحاطته الإعلامية، كما أشكر ممثل الصومال على بيانه.

في الوقت الحاضر تواجه عملية السلام الصومالية تحديات متعددة. والحالة الأمنية لا تعطي سببا للتفاؤل. فالقرصنة تظل مستفحلة. ومن أجل معالجة مسألة الصومال يتعين علينا أن نعالج الأسباب الجذرية والأعراض على حد سواء.

الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي يجب أن يعتمدا استراتيجية كلية لتشجيع العمل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنمائية والإنسانية بصورة متوازية. وقد قدمت الصين بلا انقطاع مساندتها للحكومة الاتحادية

الانتقالية ولتنفيذ اتفاق سلام جيبوتي. ونرحب بمجلس الوزراء الجديد المشكل منذ وقت قريب فحسب. ويحدونا الأمل أن تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية العمل من أجل المصالحة الوطنية وإقامة قطاع أمني أقوى وإكمال المهام المتبقية من الفترة الانتقالية بسرعة. وتدعم الصين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتؤيد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في معالجة المسألة الصومالية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بفعالية لنداءات الصومال والاتحاد الأفريقي عن طريق توفير المزيد من المساعدات للصومال.

وترى الصين أن المحاكمات الفعالة لمرتكبي أعمال القرصنة وسجنهم يشكّلان عاملاً هاماً في مكافحة القرصنة في الصومال. ولقد قدّم المستشار الخاص في تقريره (S/2011/30) ٢٥ اقتراحاً تتعلق بمكافحة القرصنة الصومالية على نحو أشد قوة. والاقتراحات واسعة النطاق من حيث مضمونها. وكمتابعة لتقرير الأمين العام الذي صدر في تموز/يوليه الماضي (S/2010/394)، فإن التقرير سيكون مرجعاً هاماً لجميع الأطراف بغية تحديد الفجوات التي تعرقل المحاكمات والسجن للقراصنة الصوماليين على نحو فعّال، فضلاً عن استكشاف الحلول القابلة للتطبيق. ويستأهل التقرير المزيد من الدراسة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة توفر للدول إطاراً قانونياً أساسياً كي تضطلع بولايتها القضائية وتنخرط في تعاون قضائي لمكافحة القرصنة. وتدعم الصين المجتمع الدولي على أساس الإطار القانوني الدولي القائم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية تعزيز التعاون الدولي المتعلق بمحاكمة وسجن القراصنة الصوماليين.

وتقدّر الصين عمل مختلف البلدان في ذلك الصدد، ولا سيما الدول الساحلية. وتعزيز القدرة القضائية للدول الساحلية سيكون أمراً هاماً لمحاكمة وسجن القراصنة الصوماليين. وتدعم الصين الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة القضائية للدول الساحلية، وتناشد المجتمع الدولي أن يواصل توفير المساعدة اللازمة للدول الساحلية. علاوة على ذلك، ترحب الصين أيضاً بشتى البرامج التي يمكن تنفيذها والتي تفضي إلى محاكمة وسجن القراصنة الصوماليين.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أشكر الممثل الخاص لانغ على تقريره وعلى ملاحظاته الاستهلالية القيّمة. ونشكر أيضاً الأمين العام المساعد للشؤون القانونية على إحاطته الإعلامية، وممثل الصومال على بيانه.

يؤكد لبنان من جديد أهمية وضع نهج متكامل للحالة في الصومال لا يُعنى بالحالة الأمنية فحسب، وإنما يدعم أيضاً بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية في ذلك البلد. ونؤكد مجدداً إدانتنا لأعمال القرصنة والسطو المسلّح، ممّا يشكّل تهديداً للملاحة والتجارة على الصعيد الدولي، ويعرقل وصول المساعدات الإنسانية. ونوافق كذلك على الدعوة التي وجّهها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إلى مجلس الأمن لمواجهة

> ”مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال بطريقة متكاملة، بغرض التصدي بفعالية لأسبابها الكامنة، وغيرها من التهديدات التي تتساوى خطورة والتي تضرّ بمعيشة الشعب الصومالي ورفاهه، ولا سيما صيد الأسماك وإغراق المواد والنفايات السامة بشكل غير قانوني قبالة سواحل الصومال“.

وفي ذلك الصدد، نؤيد اقتراح السيد لانغ القاضي بإنشاء لجنة للتحقيق في صيد الأسماك غير القانوني والتلوّث البحري.

وعلى الرغم من أن الوجود البحري الدولي في المنطقة يساهم في احتواء مشكلة القرصنة، فهو لا يتصدى لأسبابها الجذرية. إذ لا تزال هذه الأسباب تكمن في انعدام الأمن، والاستقرار، وسيادة القانون، والتنمية في الصومال. إن القراصنة الصوماليين لم يولدوا في البحر، وإنما على الأرض الصومالية. وتعزيز المراقبة البحرية في منطقة بعينها لن يكون كافياً لردعهم. فاستمرار تطوير أساليب عملهم وتوسيع رقعة انتشار عملياتهم من خليج عدن إلى المحيط الهندي يشهد على ذلك.

إننا في حاجة اليوم، إذاً، إلى الاستجابة بسرعة وبفعالية. وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير المستشار الخاص (انظر S/2011/30) الذي يشدد على الأهمية البالغة للحالة، والضرورة الملحّة للعمل قبل أن نصل إلى نقطة اللاعودة. ونحيط علماً بذلك التقرير، ونود أن نسلّط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يضع الإطار القانوني الذي ينطبق على مكافحة القرصنة والسطو المسلّح في البحار.

ثانياً، إن عدم محاكمة المسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلّح، وامتناع الدول عن سجنهم لفترات طويلة يقوّضان جهود مكافحة القرصنة. ومن المثير للجزع بالتأكيد أن نعلم بأن ما يزيد على نسبة ٩٠ في المائة من القراصنة الذين تم إلقاء القبض عليهم سوف يُطلق سراحهم من دون محاكمة – وهي ممارسة وصفها السيد لانغ وذكرها بالفعل العديدون من الزملاء بأنها اعتقال – و – إفراج.

ثالثاً، إن قوات الحراسة البحرية والساحلية ضرورية لمكافحة الجرائم المرتكبة في البحار. ومع ذلك، فإن قدرة الصومال محدودة جداً في ذلك الصدد. لذلك، ندعو إلى بناء وتجهيز القوات الصومالية، ولا سيما قوة الحراسة الساحلية.

رابعاً، المطلوب وضع هيكل قانوني يأذن بإجراء المحاكمات القضائية المطلوبة للقراصنة المشتبه فيهم.

خامساً، نشجّع الأمم المتحدة على مساعدة الصومال والبلدان المجاورة في تعيين مناطقها البحرية، الأمر الذي من شأنه أن يوضّح الأمور القضائية في ما بينها، ويسمح لها بالاضطلاع بواجباتها الضرورية ضمن المناطق التي لديها سلطة عليها.

ونتفق تمام الاتفاق مع السيد لانغ على ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية خلق الحوافز التي من شأنها أن توجّه الصوماليين المحليين بعيداً عن الاقتصاد القائم على القرصنة. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يظل متقدّماً على القراصنة. لذلك، نرحب بالتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير، ونؤيد اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشكر السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، على إحاطته الإعلامية. ونحن على ثقة بأن عمله سيساهم في إحراز التقدم بشأن هذه المسألة المعقّدة والحساسة. ونود أيضاً أن نشكر السيد ماثياس، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، وممثل الصومال على بيانيهما.

إن الأمين العام، بتعيينه السيد لانغ المستشار الخاص المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، قد قيّم مدى خطورة القرصنة قبالة سواحل

الصومال وأظهر التزام الأمم المتحدة بمكافحة هذه الظاهرة على حد سواء. وفيما ننتظر تحليلاً أعمق للتقرير (انظر S/2011/30)، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

أولاً وقبل كل شيء، يعتبر وفدي – مثلما غالباً ما يُقال – أن مسألة القرصنة ينبغي أن يُنظر إليها من زاويتين. فمن جهة، هناك أهمية إنشاء آلية قضائية شاملة، ومن جهة أخرى، هناك الحاجة إلى التصدي لمسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال بالترافق مع التصدي للخطر الأمني في داخل البلد. فالقرصنة هي تحدٍ أمني مشترك؛ وحماية سواحل خليج عدن من أعمال القرصنة، فضلاً عن اتخاذ إجراءات صارمة بسرعة وفعالية ضد المرتكبين يقتضيان استجابة دولية منسّقة. إن وضع صكوك قانونية يقتضي بشكل رئيسي مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية، التي تتأثر بشكل مباشر بالوضع غير المستقر قبالة سواحلها.

وكما أكد السيد جاك لانغ بوضوح في تقريره، يجب أن نعزز الدعم المالي والقضائي المقدم لدول المنطقة بشكل عام، وإلى الصومال، بشكل خاص، لتمكين تلك الدول من كفالة الأمن على أراضيها. إن تعزيز قدرة الصومال الأمنية، واعتماد صكوك قانونية وطنية للتعامل مع القرصنة وضمان التعاون الدولي الفعال، أمور تشكل جزءا من ذلك النهج.

ويدعم وفد بلدي مقترحات المستشار الخاص بوضع أحكام متعلقة بالولاية القضائية في بونتلاند وأرض الصومال، بالإضافة إلى إنشاء محكمة صومالية خاصة. وينبغي لإطار العمل القانوني أن يمكّن دول المنطقة من اتخاذ خطوات فعالة إضافية ضد القرصنة. ولكن من الأساسي أيضا التفكير في اتخاذ تدابير تكميلية من أجل الأخذ بالاعتبار للتهديدات الأمنية داخل الصومال تحديدا.

وفي كل مرة ناقش فيها مجلس الأمن موضوع القرصنة، ظل وفد بلدي يدعو دائما إلى وضع استراتيجية شاملة لحل الأزمة الصومالية. ويستلزم ضمان الأمن على الأراضي الصومالية فرض حصار بحري وإقامة منطقة حظر للطيران في المجال الجوي الصومالي، وفقا لاقتراح الاتحاد الأفريقي. إن ذلك الحصار، في جملة أمور أخرى، سيجعل من الممكن منع دخول عناصر أجنبية وسرقة الأسلحة والذخائر ونقلها إلى الجماعات المسلحة، مما سيؤدي إلى وقف الحرب التي عصفت بالبلد على مدى أكثر من عقدين.

ومن المهم أيضا ربط عدد من المبادرات البحرية والقضائية لمكافحة القرصنة بالمبادرات الدولية التي تدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في جهودها في التنمية الاقتصادية، خاصة وأن الفقر يشكل واحدا من الأسباب الأساسية للقرصنة. وفي الواقع، فإن الكثيرين من القراصنة هم صيادو أسماك سابقون، وقد أصبحوا قراصنة لأن حرفتهم التقليدية زالت بسبب ممارسات صيد الأسماك الصناعية قبالة الساحل.

وأخيرا، أود التأكيد على تأييد وفد بلدي لموقف السيد لانغ بأن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ إجراءات سريعة وقوية. وستواصل غابون، من ناحيتها، الإسهام في النظر في تقرير المستشار الخاص. إننا نكرر التأكيد على امتناننا ودعمنا للسيد لانغ ولعمله الساعي إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة وسريعة في الحرب ضد القرصنة في خليج عدن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أدلي ببيان بصفتي ممثل البوسنة والهرسك.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام، جاك لانغ، على تقريره (انظر S/2011/30) وعلى إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد للشؤون القانونية وممثل الصومال على بيانيهما.

إن ظاهرة الإرهاب تمثل تحديا لم يجد حتى الآن استجابة ملائمة وفعالة من المجتمع الدولي. ومع أن بعض التدابير اتُخذت في مجالات الأمن والترتيبات القضائية، وأفضل ممارسات الوقاية ونشر الوعي، فإننا لا نستطيع القول بأن انخفاضا في هجمات القراصنة قبالة الساحل الصومالي قد تحقق. وللأسف، فإن العكس هو الصحيح، حيث أننا نستطيع أن نرى، مع مرور الوقت، اكتساب القراصنة سمات هيكلية في النواحي المالية والتنظيمية. ويثير قلقنا أيضا الاتساع الإضافي لنطاق المنطقة الواقعة تحت تهديد هجمات القراصنة، من الجنوب على طول الساحل الصومالي إلى الشرق داخل مياه المحيط الهندي.

وتدين البوسنة والهرسك بشدة أعمال القرصنة، وتعرب عن قلقها حيال آثار تلك الأعمال – أولا على الأمن الإقليمي، وبعد ذلك على الاقتصاد العالمي والأمن الدولي. وفي هذا السياق، فإننا نشارك المستشار الخاص لانغ رأيه بأن هناك حاجة عاجلة لوضع تدابير فعالة لمكافحة القرصنة قبل أن تمتد الآثار لتسبب المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

إنني أعتقد أن صَوْمَلة الحل، كما ذكر السيد لانغ في تقريره، يمثل اقتراحا قيّما لبدء مرحلة جديدة في مكافحة القرصنة نحن بحاجة إليها. ونحن نعتبر أن بناء المؤسسات، وخاصة في القطاع الأمني، سوف يجعل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات المحلية في أرض الصومال، وبشكل رئيسي في بونتلاند، شركاء أساسيين للمجتمع الدولي في مكافحة القرصنة.

إن الإفلات من العقاب، كما أكدت أغلبية الوفود التي سبقتني، يشكل عاملا في زيادة أنشطة القراصنة. وحقيقة أن طريقة إلقاء القبض ثم إطلاق السراح تطبق في ٩٠ في المائة من الحالات، تشير إلى أوجه قصور خطير في النهج الدولي لمكافحة القرصنة. وعليه، فإننا نعتقد أن المقترحات الجديدة التي قدمها المستشار الخاص في تقريره، الرامية إلى إنشاء محاكم متخصصة بالقرصنة في أرض الصومال وبونتلاند، إلى جانب محكمة تتجاوز الحدود الإقليمية في أروشا، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الاحتجاز في أرض الصومال وبونتلاند، تشكل أساسا صالحا لوضع نهج جديد وأدوات جديدة في إطار أنشطة مكافحة القرصنة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لانغ ليقدم بعض الملاحظات الختامية.

السيد لانغ (تكلم بالفرنسية): أعتقد أننا وصلنا الآن إلى نهاية هذه المناقشة، وأنا لا أرغب إطلاقا في أخذ المزيد من وقت المجلس. وكل ما أردت قوله هو أنني شخصيا أقدر تقديرا عاليا التعليقات الإيجابية التي عبر عنها مختلف المتكلمين اليوم. وفي هذا الصدد، أوضح الأمين العام المساعد للشؤون القانونية ماتياس بشكل شامل النطاق القانوني للمقترحات المقدمة اليوم والطريقة التي يمكن بها أن تتوافق تلك المقترحات مع المقترحات التي قدمها الأمين العام لمجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي. ولذلك، علينا أن نرحب بحقيقة أن هذا التوافق آخذ في الظهور.

كما أنني أجد أمرا إيجابيا يتمثل في التصميم الجماعي القوي والمعزز والحازم الذي يتكون في المجلس نيابة عن المجتمع الدولي، على السعي لقهر ذلك النشاط الخطير والهدام والإجرامي، الذي يعرقل النشاط الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. ولذلك، أعتقد أن هذه الجلسة تبعث على الأمل وتُظهِر أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص مصممان على اتخاذ مسار جديد.

وأود أن أكرر ما قاله كل متكلم على طريقته الخاصة: علينا ألا ندع الوقت يضيع. فهذا السباق بين

المجموعة الكاملة للقوى الدولية من جهة، والقراصنة المجهزين جيدا والذين يعملون بسرعة خاطفة، من جهة أخرى، يفوز فيه القراصنة في هذه المرحلة. وفي عالم متحضر يواصل فيه القانون الدولي تقدمه، سيكون ذلك عيبا في قوانيننا وحضارتنا إذا لم نتمكن من التغلب على هذه الظاهرة الممتدة عبر المحيط الهندي.

ويحدوني الأمل أن هذا المجلس، إن أمكن ذلك، سيأخذ بالاعتبار بسرعة مختلف البيانات التي أُدلي بها، والاستنتاجات التي قدمها الأمين العام، والتقرير (S/2011/30) الذي قدمته، ليخرج بقرار ذي أهمية تاريخية، يكون ثابتا وواضحا وحازما، ومفيدا لبلدان العالم والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، للتصدي للقرصنة على نحو أكثر عنفوانا.

وكما قال عدد من الممثلين اليوم، أود أن أؤكد مجددا أن من المستصوب ألا يعتمد المجلس قرارا واضحا وثابتا فحسب، بل أن يكفل أيضا – وتلك مسؤوليته وليست مسؤوليتي – أن القرار الذي سيعتمده، ستتم متابعته بسرعة بإجراءات عملية في الميدان. ويجب أن يكون واضحاً أن العالم مستعد للعمل بسرعة وبقوة أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لانغ على بيانه.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.